النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵀⵊⴰⴷⴷⵉⵎⵓⵇⵔⴰⵟⵉ

إلى الأمام
من أجل الاشتراكية

■ العدد : 595 ■ من 6 الى 12 مارس 2025 ■ الثمن: 5 دراهم

جريدة أسبوعية تصدر كل **خميس** | المدير المسؤول: **جمال براجع** | مدير النشر : **الحسين بوسحابي** | رئيس التحرير: **التيتي الحبيب**

■ عبد المومن **شباري**
فقيد النهج الديمقراطي

نضال الشعب المغربي ضد الاستبداد:
تاريخ من الحراكات والانتفاضات

09 08 07

ادريس الزايدي:

ضيف العدد

رغم الطابع الاستبدادي للنظام ورغم كل اشكال القمع، لم تتوقف مسيرة نضال الشعب المغربي من أجل الانعتاق والحرية والكرامة...

15

قطاع النسيج في المغرب ووضعية النساء العاملات ونضالهن ضد الرأسمالية والاستغلال

12

فشل السياسة الفلاحية للدولة ومعضلة تجديد القطيع

06

كلمة العدد:

الغلاء بالمغرب له خصوصيته ...إنه سياسي بامتياز

يمكننا أن نجاري الخطاب السياسي الرسمي حول الخصوصية المغربية في موضوع الغلاء. فإذا كان للغلاء أسباب رئيسية وأخرى ثانوية في الأغلبية الساحقة من البلدان ومن بين هذه الأسباب نجد العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وغيرها، فان العوامل السياسية في حالة المغرب تعتبر ذات الاسبقية، وتحتل الصدارة ضمن بقية الأسباب. وبهذا المعنى نفهم ان للمغرب خصوصيته، أي أن الدولة والنظام القائم يلعبان دورا أساسيا في إشعال الغلاء وتوظيفه في السياسة العامة بالبلاد.

وترجع أسباب هذه الخصوصية إلى تاريخ تشكل الدولة المغربية الحديثة. إنها صنيعة العلاقة المتداخلة بين الفئات الاجتماعية الغنية والسائدة محليا ونخبها السياسية والعسكرية والإدارية (المخزن) مع الاستعمار شركات كبرى ودولة فرنسا وجيوش عساكرها وإداريها. هكذا نشأ بالمغرب نمط إنتاج رأسمالي هجين ربط المغرب بالإمبريالية وحدد له موقعا واضحا ضمن قسمة العمل الدولي ومعها مختلف الوظائف التي على مغرب الاستقلال الشكلي أن يؤديها بانضباط تام. ضمن هذا الإطار أصبح للدولة ولمن يتحكم فيها دور محوري في رسم القاعدة الاجتماعية لها، أي خدمة مصالح البرجوازية الكبيرة وكبار ملاك الأراضي. وعلى هذا الأساس يمكننا فهم واستيعاب مجمل السياسات المدرجة في ما كان يسمى حينها بالتصميم الخماسي أو الثلاثي ومن بعدها التقويم الهيكلي وما تلاه من سياسات الخوصصة وإطلاق يد الاحتكاريين بالمطلق من دون كوابح أو قيود.

على نقيض من أولئك الذين يعتقدون بإمكانية أن تصبح هذه الدولة اجتماعية، فإننا نلاحظ بالعين المجردة أن الدولة اليوم دخلت مرحلة التغول والافتراس لصالح قاعدتها الاجتماعية البرجوازية الطفيلية وكبار ملاك الأراضي الكبار، في تناغم وانسجام تام مع مصالح الرأسمال الامبريالي المتواجد بالمغرب، وها قد تعزز بالرأسمال الصهيوني والتواجد المباشر والعلني السافر له.

لقد رفعت الدولة يدها عن واجبها في توفير الحقوق الأساسية لجماهير شعبنا في التعليم والصحة والسكن والشغل، وضمنت هذه الاستقالة في فصول دستور 2011 الممنوح بشكل صريح وواضح في الفصل 31 وترجمت ذلك في الواقع المعاش لما أطلقت يد الاحتكاريين ابتداء من القطاع الفلاحي والصيد البحري والذي رصدت له ملايير الدراهم استفاد منها كبار الملاكين والمتحكمين في الصيد البحري حتى وصلنا اليوم الى استيراد الحبوب واللحوم والأعلاف والزيوت، بينما الثروة السمكية تم الاستيلاء عليها وتصديرها واستنزاف الفرشة المائية والقضاء على الزراعات البسيطة والأساسية لساكنة البوادي التي لا يمكنها العيش ما لم تشتري في الأسواق كل ما يهم حياتها من خضر ولحوم وزيوت...الخ.

أن يتم إغلاق لا سامير وإعطاء الفرصة لأربعة شركات لاستيراد المحروقات وعلى رأسها شركة تابعة لرئيس الحكومة هو دليل على وجود سياسة رسمية تخدم مصالح الرأسمال المحلي والامبريالي أولا واخيرا ولا تهتم بمصالح الشعب وبأمنه الطاقي.

ان إطلاق اليد للاحتكاريين تولد عنه شبكة من الوسطاء والطفيليين أصبحت تشتغل بنفس القواعد والأعراف التي تستعملها المافيا ومحيطها من المجرمين. لقد تطور الفساد ليصبح بنية قائمة الذات تنخر جميع المؤسسات والدوائر الرسمية الكبرى والصغرى. لن نفصل أكثر في ذلك وإنما نحيل إلى حجم المعتقلين والمتابعين من البرلمانيين ورؤساء المجالس الترابية وتلك فقط قمة الجبل العائم من مافيا الفساد.

هذه هي الأسباب العميقة والجذور التاريخية للغلاء ببلادنا. ويعتبر عدم معالجتها للتصدي لآفة الغلاء بمثابة من يعالج المظاهر للغلاء ويغفل أو يتناسى الأسباب. فبالنسبة للعوامل الأخرى والتي نعتبرها بالقياس إلى الأسباب المذكورة ثانوية مثل العرض والطلب وتقلب الأحوال المناخية وغيرها...يحاول الخطاب الرسمي التنصل من مسؤولية الدولة بإلقاء المسؤولية على الشناقة وعلى الوسطاء فقط، من أجل نقل وتأجيج التناقضات وسط الشعب والتغطية على مسؤولية الاحتكاريين ومافيا الفساد المحمية. وقد تفننت الأحزاب المخزنية في ترويج هذا الخطاب وهي بذلك تعتقد أنها تقدم خدمة للبارشوك لحماية النظام من الغضب الشعبي والذي تتلبد مظاهره وأسبابه في وعي عام لن يتعطل في التعبير عن نفسه إذا تحملت القوى المناضلة مسؤوليتها في تطويره، وابتعدت عن وهم الدولة الاجتماعية الذي تطالب به بعض الأوساط إما عن جهل أو عن سوء تقدير.

annahjad@gmail.com • www.annahjaddimocrati.org

■ عنوان الجريدة: 70 زنقة ماكس كدجو - رقم 12 - الطابق 5 - انفا الدار البيضاء ■ الهاتف: 0668671174 ■ ملف الصحافة : 6 ص 1995 ■ رقم الايداع القانوني: 1995 / 104

السحب: Anteprima

حزب النهج الديمقراطي العمالي:

– يجدد دعمه وانخراطه في نضالات الطبقة العاملة والطبقات الشعبية ضد الاستغلال والتفقير

– يحيي نضال الشعب الفلسطيني ويدعو إلى تصعيد النضال من أجل إسقاط التطبيع

عقد المكتب السياسي لحزب النهج الديمقراطي العمالي اجتماعه العادي بتاريخ 02 مارس 2025 بالمقر المركزي للحزب بالرباط، وبعد تدارسه لمختلف القضايا السياسية التنظيمية والنضالية الحزبية، ووقوفه على أهم المستجدات السياسية وطنيا وإقليميا ودوليا، قرر إصدار البيان التالي:

على المستوى الوطني:

– يدين استمرار النظام في تطبيق سياسات الدوائر المالية الامبريالية الهادفة إلى تفقير أوسع الجماهير الشعبية عبر مواصلة تفويت ما تبقى من القطاعات والمرافق العمومية للرأسمال المحلي والأجنبي بما فيه الصهيوني مع ما يواكب هذا التوجه الليبيرالي المتوحش من زيادات متتالية في أسعار المواد الأساسية والخدمات إضافة الى التسريحات الجماعية للعمال في مختلف القطاعات الإنتاجية و الخدماتية، وفي المقابل تعرف ثروات التكتل الطبقي السائد المتحكم في السلطة والمال نموا مضطردا ،وهو ما يعمق الهوة السحيقة بين مصالحه الاقتصادية ومصالح ملايين المواطنات والمواطنين الرازحين/ات تحت وطأة الفقر والبطالة والهشاشة، كما بينت ذلك الإحصائيات الرسمية نفسها.

– يحيي ويتضامن مع النضالات البطولية للطبقة العاملة ضد الهجوم المخزني الكاسح على قوتها اليومي وتفاقم أوضاعها المعيشية الناتجة عن التسريحات الجماعية والمزيد من ضرب المكتسبات التي أدت الثمن باهضا من أجل تحقيقها والإمعان في تفقيرها من خلال محاولة فرض القانون التكبيلي للإضراب والقانون التخريبي لأنظمة التقاعد (عمال وعاملات سيكوميك المشردين/آت منذ أكثر من سنتين والمعتصمين بمكناس، عمال شركة موبيليس بوجدة المطرودين منذ أسابيع، العاملات والعمال الزراعيين المنتفضين في منطقة اشتوكا ايت باها ضد ظروف العبودية في تشغيلهم...)

– يعبر عن تضامنه المطلق مع نضالات مختلف فروع «الجمعية الوطنية لحملة الشواهد المعطلين» من أجل حقوقهم المشروعة في الشغل والتنظيم ونضالات الطلبة في العديد من المواقع الجامعية ضد مسلسل تخريب الجامعة العمومية قصد تفويتها للرأسماليين.

– يتضامن مع حراكات المناطق المهمشة الصامدة التي تواصل نضالها ضد زحف اللوبيات المحلية والأجنبية على أراضي الجموع والاستيلاء عليها وتفويت مصادر المياه للخواص.

– يثمن دور وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي الجادة التي تساهم في تعرية حجم الفساد المستشري في مفاصل الدولة والمخترق للمجتمع من ريع ونهب للمال العام واحتكار ومضاربات ورشوة وسمسرة في القوت اليومي للشعب وتكشفت عن مدى رعايته من طرف النظام المخزني الاستبدادي كأحد مكوناته البنيوية.

> **الإمبريالية الأمريكية التي أصبحت تفقد هيمنتها على العالم أمام صعود الدول المنافسة لها على المستويات الاقتصادية والتكنولوجية وفي مقدمتها الصين، كما يشجب تنامي الاتجاهات الفاشية في دول المركز الرأسمالي كتعبير عن تفاقم أزمة النظام الرأسمالي و ديمقراطية الإنابة ويدعو كل القوى الثورية والديمقراطية والتقدمية عبر العالم إلى توحيد الجهود لبناء جبهة عالمية لمناهضة الامبريالية الغربية بقيادة الإدارة الأمريكية.**

وبالرغم من كل هذه النضالات، فان النظام ماض في سياسة الهروب إلى الأمام مستعملا الآلة القمعية لإسكات الأصوات الممانعة عبر الاعتقالات والمحاكمات الصورية والتضييق على التنظيمات المعارضة، بموازاة انتهاج أساليبه الالتفافية المعهودة لمواجهة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الخانقة، وضمنها دعوة الشعب إلى العدول عن أضحية العيد، والتي تكشف بالملموس فشل السياسة الفلاحية المتبعة الموجهة لكبار الملاكين والشركات الرأسمالية المفترسة والتي أدت الى التفريط في السيادة الغذائية والخصاص الكبير في المواد الفلاحية الاستهلاكية الذي يستغله الاحتكاريون والسماسرة للرفع من الاسعار مما يزيد من تدمير القدرة الشرائية للشعب المغربي.

ولمواجهة هذا التغول الرأسمالي المخزني، يدعو حزب النهج الديمقراطي العمالي إلى توحيد مختلف النضالات المشتتة في أفق تشكيل جبهة ميدانية قادرة على تعديل موازين القوة لصالح الجماهير الشعبية العريضة التي تكتوي بنيران السياسات الطبقية للنظام.

على الصعيد الإقليمي والدولي:

– يحيي المقاومة الفلسطينية الموحدة التي استطاعت الصمود في وجه الكيان الصهيوني الغاصب المدعوم من طرف الامبريالية الغربية والمستفيد من التواطؤ المخزي للأنظمة العربية الرجعية وخاصة المطبعة ويجدد دعمه للشعب الفلسطيني في صموده ضد كل المخططات الامبريالية الصهيونية لتصفية قضيته العادلة.

–يجدد إدانته للاحتلال التركي الأمريكي الصهيوني لأجزاء واسعة من سوريا وللسياسات الارهابية الرجعية للسلطة الجديدة ضد فئات عريضة من الشعب السوري، ويجدد دعوته لكافة القوى الديمقراطية والتقدمية السورية لتوحيد صفوفها للنضال من أجل فرض حق الشعب السوري في تقرير مصيره وبناء الدولة الديمقراطية الحرة كاملة السيادة.

– يتضامن مع الشعب السوداني الذي يقاوم من أجل استكمال مهام ثورته بقيادة القوى الديمقراطية والثورية بعيدا عن تدخلات المحاور الإقليمية والدولية الرجعية وذراعيها في الداخل (الجيش وميليشيات التدخل السريع) التي تستهدف تقسيم وحدته، مرة أخرى، قصد الاستحواذ على ثرواته الهائلة.

– يدين غطرسة رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية ونزوعاتها الفاشية التي تعكس أزمة الرأسمال المالي الاحتكاري الأمريكي المفترس، والتي تحاول رد الاعتبار للإمبريالية الأمريكية التي أصبحت تفقد هيمنتها على العالم أمام صعود الدول المنافسة لها على المستويات الاقتصادية والتكنولوجية وفي مقدمتها الصين، كما يشجب تنامي الاتجاهات الفاشية في دول المركز الرأسمالي كتعبير عن تفاقم أزمة النظام الرأسمالي و ديمقراطية الإنابة ويدعو كل القوى الثورية والديمقراطية والتقدمية عبر العالم إلى توحيد الجهود لبناء جبهة عالمية لمناهضة الامبريالية الغربية بقيادة الإدارة الأمريكية.

المكتب السياسي
الأحد 2 مارس 2025

اسفي:

فرع الجمعية يتضامن مع ضحايا الطرد التعسفي من فندق «اطلنتيد»

تخوض شغيلة فندق «أطلنتيد»، التابع للمكتب الشريف للفوسفاط (OCP) بأسفي نضالات بطولية من أجل الرجوع للعمل والإنصاف على إثر القرار التعسفي القاضي بتسريح شغيلة الفندق دون اعتبار لظروفهم الاجتماعية وظروف أسرهم وأبنائهم المادية والمعنوية والنفسية، ودون احترام للقوانين ومن بينها المادة 557 من مدونة الشغل، وعليه فإن المكتب المحلي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان فرع اسفي يعلن ما يلي:

1/ يجدد تضامنه ومؤازرته للعمال ضحايا الطرد التعسفي من مشغل (المكتب الشريف للفوسفاط) يفترض فيه خلق مناصب الشغل للشباب بالمدينة عوض لفظهم للشارع وتشريدهم،

2/ يطالب المكتب الشريف للفوسفاط بالكف عن سياسته الرامية إلى التعسف على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لمتقاعديه وأراملهم والإجهاز على الأراضي بالاحتيال والنصب، ولفظ سموم التلوث على المدينة وساكنتها؛

3/يدعو المنخرطين والمنخرطات ومناصري حقوق العمال وحقوق الإنسان للوقفة الاحتجاجية المزمع تنظيمها يوم الاربعاء 12 فبراير 2025 على الساعة 11 صباحا أمام العمالة؛

4/يهيب بالرفاق والرفيقات تنظيم وتقديم كل أشكال الدعم المادي والمعنوي والنفسي في إطار لجن الأحياء الشعبية للعمال وأسرهم وأبنائهم وتوسيع قاعدة التعبئة والتنظيم والانخراط بهذه الأحياء.

ما ضاع حق وراءه مقاوم

في 11/2/2025
عن المكتب، الرئيس: محمد اليسير

حزب النهج الديمقراطي العمالي بجهة الشرق يتضامن مع عمال النقل الحضاري

عبر حزب النهج الديمقراطي العمالي عن دعمه للنضال العمالي لعمال شركة حافلات النقل الحضري «موبيليس» ضد الطرد التعسفي ومن أجل احترام حقوقهم، داعيا كافة القوى المناضلة للانخراط في كافة المبادرات التضامنية مع عمال شركة النقل الحضري بوجدة.

وجاء في بيان للمكتب الجهوي للحزب:

يتابع حزب النهج الديمقراطي العمالي بالجهة الشرقية استمرار الاستهتار بحقوق عمال شركة النقل الحضري موبيليس بوجدة، وباللجوء إلى الطرد التعسفي عقابا على لجوء العمال إلى ممارسة حقهم في الإضراب، ورغم نضالات العمال المشروعة والتضامن العمالي والشعبي معهم تستمر إدارة الشركة في العمل على كسر الاضراب والضرب عرض الحائط بحقوق العمال، والعمل على تشريدهم.

في إطار حملة التضامن دعت الاتحادات المحلية والجامعات الوطنية للاتحاد المغربي للشغل بجهة الشرق، إلى تنظيم قافلة من كل أقاليم الجهة تضامنا مع عمال ومستخدمي شركة النقل الحضري موبليس وفضحا لتواطؤ السلطات المحلية والمجلس جماعي مع هذه الشركة التي لم تكتف بحرمان العمال من حقوقهم وطردهم وترهيبهم عبر شكايات كيدية، بل ما زالت متمادية في معاقبة كل ساكنة وجدة باستقدام «سائقين غرباء» لتكسير الإضراب المفتوح.

إن حزب النهج الديمقراطي العمالي بجهة الشرق إذ يدين الطرد التعسفي والحرمان من الأجور والتغطية الصحية، وإلقاء جزء كبير من العمال في براثين البؤس والفقر والحرمان والبطالة والجوع والضياع، مقابل غنى فاحش لكمشة من المفترسين، مصاصي دماء العمال والكادحين.

فإنه يثمن هذا القرار النضالي الهام لتنظيم المسيرة التضامنية، ويدعو كافة مناضلاته ومناضليه والمتعاطفين/آت معه وكل القوى الغيورة على مصلحة الطبقة العاملة، إلى الانخراط بقوة في التعبئة الموحدة لإنجاح هذه المحطة النضالية التضامنية.

فلنكن جميعا في الموعد، يوم السبت 01 مارس 2025 على الساعة 11:00 صباحا أما مقر الاتحاد المغربي الشغل بوجدة.

المكتب الجهوي
وجدة في 28 فبراير 2025

وجدة:

عمال ومستخدمو شركة النقل «موبيليس» في حراك مستمر من اجل الكرامة

في يوم الاثنين 3 مارس 2025، وبعد مرور نصف شهر من الحراك المستمر، يخوض عمال ومستخدمو شركة النقل «موبيليس» في مدينة وجدةٍ حركة احتجاجية غير مسبوقة اعتراضا على الخروقات والتجاوزات التي تمس حقوقهم المهنية والاجتماعية. حيث دخل العمال في اعتصام مفتوح مصحوب بإضراب عن العمل منذ 15 يومًا، في وقت يتواصل فيه تجاهل السلطات الولائية والمنتخبة، بالإضافة إلى الجهات الوصية المعنية.

وقد نظم العمال وقفة احتجاجية أمام مقر مجلس جماعة وجدة، حيث انطلقت المسيرة نحو شارع مراكش، مرورًا بسوق مليلة،ووسط المدينة رافعين خلالها شعارات تندد بالوضع المزري الذي يعيشه العمال، معبرين عن غضبهم الشديد إزاء تجاهل السلطات المحلية للمطالب المشروعة لهم، في حين اكتفى المجلس الجماعي بالمشاهدة دون أي تدخل فعال.

تجدر الإشارة إلى أن المسيرة التي نظمتها الاتحاد المحلي يوم السبت، والتي كانت على مستوى جهوي، لم تحقق أي نتيجة ملموسة. هذا الوضع يبرز بشكل واضح ما يُعتقد أنه تواطؤ مع صاحب الشركة، مما يطرح تساؤلًا ملحًا: من الذي

يحمي هذه الشركة؟

من خلال هذا الحراك المستمر، يتساءل العاملون في شركة «موبيليس» عن غياب أي إجراءات ملموسة من الجهات المعنية، رغم سلسلة من الخروقات والانتهاكات التي تمس حقوقهم. ورغم المسيرات الاحتجاجية والوقفات التي شهدت مشاركة واسعة من العمال، إلا أن الرد من السلطات المحلية والمجالس المنتخبة كان ضعيفًا للغاية، مما يعزز الشكوك حول وجود نوع من التواطؤ بين هذه الجهات وبين إدارة الشركة.

بدأ العديد من الساكنة والعمال أنفسهم يطرحون سؤالًا جوهريًا: من الذي يحمي هذه الشركة التي تصر على انتهاك حقوق العمال؟ «من يحمي الشركة المقدسة في ظل حكومة المقاولة والكفاءات؟»

وخلال ختام المسيرة، أُلقيت عدة كلمات تحمل رسائل قوية. حمل الأخ قلعي المسؤولية للسلطات المحلية في الشرق على ما اعتبره تجاهلًا لمطالب العاملين في المدينة، مطالبًا بالتدخل الفوري لحل هذه الأزمة. كما وجه الرسالة إلى والي الجهة ومديرية الشغل من أجل اتخاذ إجراءات ضد الخروقات التي شهدها قطاع النقل، وطالب رئيس المحكمة بتطبيق العدالة في هذه القضية.

من جانبه، تحدث الكاتب المحلي للاتحاد المحلي لنقابات وجدة أنجاد عن الانتهاكات التي تقوم بها الشركة، بما في ذلك استقدام سائقين من خارج المدينة دون مراعاة الحقوق المشروعة للعمال المحليين.

كما شهدت الوقفة كلمة مؤثرة من الكاتب العام لنقابة النقل بشركة «موبيليس»، عبد العزيز مرزاق، الذي تطرق إلى وفاة أحد الزملاء، مشيرًا إلى أن جثمانه سيتم تشييعه غدًا بعد الظهر. كما حمل مرزاق الشركة مسؤولية التمييز في أداء الرواتب بين العمال، ووجه اللوم إلى المجالس السابقة، خصوصًا على عهد الرئيس عمر حجيرة، والمجالس الحالية، معتبرًا أن التدبير المفوض للنقل قد فشل في الوفاء بوعوده تجاه العاملين والساكنة في وجدة.

نقابي

الاتحاد المحلي (امش) يستقبل في لحظة تاريخية، انسانية ونضالية القافلة الجهوية التضامنية

في صباح يوم السبت 1 مارس 2025، وعلى الساعة الحادية عشرة، شهدت مدينة وجدة حدثًا نضاليًا وإنسانيًا متميزًا، حيث نظم الاتحاد المحلي للاتحاد المغربي للشغل بوجدة مسيرة تضامنية حاشدة، انطلقت في لحظة تاريخية فارقة، تجسيدًا لقيم التضامن والدفاع عن الحقوق العمالية المشروعة.

توافد المناضلون والمناضلات من مختلف الاتحادات المحلية التابعة للجهة الشرقية، حاملين اللافتات والشعارات المعبرة عن وحدة الصف العمالي والتشبث بالمطالب العادلة. ولم يقتصر الحضور على التنظيمات النقابية فقط، بل كانت الحركة الحقوقية حاضرة بقوة، إلى جانب الأحزاب اليسارية الديمقراطية، في موقف يعكس التلاحم بين القوى الحية المدافعة عن العدالة الاجتماعية والحقوق الاقتصادية. كما سجل الاتحاد الوطني لطلبة المغرب حضوره البارز، مؤكدًا على الدور الفاعل للشباب في معركة النضال والتضامن.

ومنذ انطلاقتها، صدحت المسيرة بشعارات قوية، عبرت عن الغضب المشروع والتضامن العميق مع عمال ومستخدمي النقل الحضري التابعين لشركة «موبيليس»، الذين يعيشون ظروفًا مهنية صعبة وغير عادلة. وعلى امتداد الشوارع

الكبرى للمدينة، التي توصف اليوم بالمنكوبة والمجروحة بسبب هذه الأوضاع، ظلت الجموع تهتف بسيل من الشعارات، مطالبة بالاستجابة الفورية للمطالب العادلة والمشروعة.

وقد شهد الجميع على حسن تنظيم هذه المسيرة وانضباطها، حيث شكل الاتحاد المحلي بوجدة، إلى جانب الاتحادات المحلية للجهة الشرقية، نموذجاً يُحتذى به في التعبئة المسؤولة والتنظيم المحكم. وقد عكست هذه الدينامية قدرة الاتحاد المغربي للشغل على قيادة معارك نضالية راقية، تجمع بين القوة في التعبير والسلمية في الممارسة.

واختتمت هذه المحطة النضالية بعقد لقاء هام بين مسؤولي الاتحادات المحلية، تم خلاله تقييم مجريات المسيرة والوقوف على الخطوات المقبلة. وفي ظل عدم وجود بوادر استجابة جدية لمطالب العمال، تم الاتفاق على برمجة أشكال نضالية تصعيدية، ستُعلن تفاصيلها في الوقت المناسب، تأكيداً على مواصلة النضال حتى تحقيق العدالة والكرامة للعمال.

بهذا، تكون هذه المسيرة قد جسدت أسمى معاني التضامن العمالي، ورسخت صورة مشرقة للنضال المسؤول والمنظم، في سبيل انتزاع الحقوق وصون الكرامة.

نقابي

واقع اليسار الماركسي والديمقراطي الراديكالي وطريق تجاوز الأزمة

الجزء الأول

عبد الغني القباج

1- في المغرب عموما يوجد خطان سياسيان يساريان متناقضان :

ا- أحزاب يسارية لها خط سياسي مؤسس على إمكانية التغيير الديمقراطي من داخل مؤسسات النظام السياسي السائد بالمشاركة في مؤسساته السياسية الانتخابات والاجتماعية والاقتصادية والأكاديمية، وفق مصالح قيادات وأطر هذه الأحزاب. وبسبب نتائجها الهزيلة في الانتخابات تنتقد هذه الأحزاب ما يجري من إفساد العملية الانتخابية ومن تحكم النظام السياسي فيها. وتنتهي صيرورة اندماج هذه الأحزاب في مؤسسات النظام السياسي إلى خدمة مصالح الطبقة البرجوازية الريعية، ولا يصبح لخطابها النقدي أي مفعول في الصراع الطبقي السياسي وطنيا، كما لا يصبح لخطابها النقدي الموجه ضد سيطرة الرأسمال الامبريالي الاقتصادي والسياسي وضد توسع المشروع السياسي الصهيوني في المغرب أي تأثير في الصراع السيسي وداخل المجتمع.

وبالتالي المسار والمصير التاريخي لهذه الأحزاب والتنظيمات اليسارية هو الاندماج الكامل في النسق السياسي السائد وتناقضها الأساسي مع أي تغيير راديكالي للسلطة السياسية. هذا ما لمعارضة اليسارية الاتحادية والتقدم والاشتراكية. إنه مسار تاريخي تأسس على وهم إمكانية إدخال إصلاحات على نظام سياسي يرفض أي تغيير في جوهر إيديولوجيته وسلطته وسياسته ومؤسساته التي تعيق أي تحول ديمقراطي حقيقي يجسد.

إن تحليلا موضوعيا تاريخيا لتجارب اليسار الإصلاحي في المغرب، ويمثله اليوم الحزب الاشتراكي الموحد وفدرالية اليسار الديمقراطي، رغم التضحيات التي قدمها مناضلات مناضلو وأطر هذه الأحزاب منذ الاستقلال الشكلي، يصل إلى خلاصة جوهرية تؤكد أن المؤسسة الملكية وأجهزة سلطتها (الولايات والعمالات وأجهزة الأمن ...) تمارس سلطويتها واستبدادها لرفض تحولها إلى ملكية برلمانية ديمقراطية حقيقية، لأنها تشكل القوة الطبقية الأهم لطبقة برجوازية ريعية وتابعة وخادمة لمصالح الرأسمالية الامبريالية. وليحمي النظام السياسي السائد في المغرب من تناقضات الوضع السياسي الداخلي والإكراهات الخارجية، انفتح اليوم هذا النظام السياسي علانية، على علاقات أمنية وعسكرية واقتصادية مع الكيان الصهيوني.

وبالتالي، تفقد أحزاب اليسار الديمقراطي الراديكالي خلال مسار اندماجها في النسق السياسي السائد خطها الديمقراطي الراديكالي.

ب- تنظيمات ومجموعات ومناضلات ومناضلين يساريين ديمقراطيين راديكاليين وماركسيين ، لهم خط سياسي مرحلي راديكالي متبلور في برنامج للتغيير الديمقراطي الراديكالي وصيرورة التحول/التغيير الاشتراكي البعيد المدى، لكنهم في الغالب لا يطرحون علانية ضرورة تغيير طبيعة النظام السياسي وتحقيق نظام سياسي ديمقراطي مؤسس على انتخاب ديمقراطي كل من يمارس السلطة السياسية (المؤسسة الملكية) ومؤسساتها (الولايات والعمالات والقيادات)، التي هي مركز السلطة وليس البرلمان والحكومة والقضاء.

وتفجر هذه التنظيمات اليوم نضالات اجتماعية وحقوقية، لكن الصراع السياسي والاجتماعي الممارس في الساحة السياسية يوضح أنها نضالات عاجزة، رغم ممارستها لعقود، على استقطاب الجماهير الشعبية المتضررة من أوضاع اجتماعية متدنية ومن معاناتها من الفقر والهشاشة الاجتماعية ومن البطالة التي بلغت 23 ٪ ومن غلاء المعيشة. وهذه التنظيمات والمجموعات والمناضلات والمناضلين اليساريين الجذريين، غير موحدين سياسيا ولا يخططون ولا يبدعون أساليب تواصلية توْعَويَّة لتحقيق ارتباط منظم بالجماهير التي تشَارك في النضال التضامني مع الشعب الفلسطيني أو التي تشارك في الحركات الاجتماعية العفوية.

ج- هذه التنظيمات والمجموعات اليسارية والمناضلات والمناضلين اليساريين الجذريين والماركسيين ليس لهم خطة سياسية وبرامج وأساليب وأطر مناضلة متخصصة لنشر الوعي السياسي الديمقراطي الجذري والاشتراكي بين العمال والعاملات الصناعيين والزراعيين.

د- هذه التنظيمات والمجموعات اليسارية والمناضلات والمناضلون اليساريون الديمقراطيون سواء جذريون وماركسيون لا ينظمون، باختلاف تصوراتهم السياسية، علاقات وحوار ديمقراطي مستمرين حول قضايا تحرر المواطنين سياسيا وأساليب عمل، وبلورة أجوبة موحدة لسؤال «ما العمل؟» لبلورة صيرورة مشتركة نحو وحدة ديمقراطية مبدعة مرتبطة بمهمة الانغراس في

واقع ونضال العمال والعاملات الصناعيين والزراعيين وغيرهم من الأجراء والأجيرات الكادحين، لأن هذه الفئات الاجتماعية هي المفترض أن تشكل قوة اجتماعية منظمة وقادر نضالها على تغيير ميزان القوى لفرض ديمقراطية حقيقية تجسد المصالح الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية لعموم الطبقات والفئات الشعبية.

هـ- هذه التنظيمات والمجموعات اليسارية والمناضلات والمناضلون اليساريون الديمقراطيون سواء جذريون وماركسيون لا يطرحون بوضوح مسألة السلطة السياسية، بالنظر لأنهم لم يتوحدوا حول برنامج سياسي يطرحون فيه المسألة كهدف لنضالهم الديمقراطي الجذري، ولا يبلورون ويمارسون خطة للدعاية لمشروعهم المجتمعي الاشتراكي.

فالمفروض أن صراعنا السياسي والطبقي، نحن الديمقراطيون سواء الجذريين والماركسيين، ليس مع المؤسسات الشكلية، برلمان حكومة وقضاء، بل مع طبيعة النظام السياسي البرجوازي الكمبرادوري السلطوي.

وبالتالي، أعتقد أننا نكتفي لترجمة خطنا السياسي وتصورنا وبعض برامجنا العملية بأسلوب الوقفات وبالمسيرات الاجتماعية والتضامنية التي تدافع عن الحريات وتطالب بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين ومعتقلي حرية التعبير، والتي لا تستقطب قوة جماهيرية كما أن تأثيرها في المجتمع ضعيف. وتغيب في خطة وممارسة اليسار المقاوم لاستبداد النظام السياسي ولسيطرته الصراع حول مسألة السلطة السياسية ونقد سياسي صارم للخط السياسي والبرنامج والممارسة السياسيين لأحزاب اليسار الديمقراطي المتعايش مع طبيعة السلطة السياسية الملكية التنفيذية وسلطويتها والمتكيف مع استبداد السلطة.

> **إن تحليلا موضوعيا تاريخيا لتجارب اليسار الإصلاحي في المغرب، ويمثله اليوم الحزب الاشتراكي الموحد وفدرالية اليسار الديمقراطي، رغم التضحيات التي قدمها مناضلات مناضلو وأطر هذه الأحزاب منذ الاستقلال الشكلي، يصل إلى خلاصة جوهرية تؤكد أن المؤسسة الملكية وأجهزة سلطتها (الولايات والعمالات وأجهزة الأمن ...)**

-2 التناقض بين هذين الخطين السياسيين تناقض أساسي. لكن، نظرا لأزمة تقدمهما وأزمة تأثيرهما – نظريا وسياسيا – في وعي وممارسة الجماهير الشعبية، يتجاوزان هذا التناقض، بعفوية أو بحسابات سياسية معلنة أوغير معلنة، لتسهيل الوصول إلى تعاون أو تحالف أو إلى وحدة أثبتت تجاربها التاريخية في المغرب فشلها منذ بداية سنوات 1990 مع انطلاق حركة تجميع يساريين ويساريات منحدرين أو قريبين من تجربة الحركة الماركسية اللينينية المغربية. وجرت تحالفات بين تنظيمات ومجموعات يسارية ومناضلات ومناضلين يساريين ديمقراطيين سواء جذريين وماركسيين، اليسار الاشتراكي الموحد، تجمع اليسار الديمقراطي، وحدة اليسار الاشتراكي الموحد وجمعية الوفاء للديمقراطية، تحالف اليسار الديمقراطي، فدرالية اليسار الديمقراطي، كل هذه التجارب كان مآلها الفشل. وجل هذه التنظيمات والأحزاب اليسارية لم تنجز نقدا صارما لفشل واستخلاص دروسها ونقدا سياسيا ونظريا لأخطائها والاجتهاد لبلورة بدائل لتجاوز كل عوامل الفشل.

وتجارب مثل هذا التحالف أو الوحدة فشلت لعدم إيجاد حل نظري عام (نظرية التغيير اليساري الديمقراطي الراديكالي) وخطها السياسي وبرنامجه السياسي أساليب التنظيم والعمل لتجاوز هذا التناقض. وتجربة مناضلين يساريين ماركسيين ديمقراطيين جذريين داخل»الحركة من أجل الديمقراطية» وداخل «الديمقراطية والمستقلون»، والتقائهم مع الحركة الاتحادية المنفصلة عن الاتحاد الاشتراكي (الوفاء للديمقراطية والطليعة الديمقراطي الاشتراكي والمؤتمر الوطني الاتحادي) تبين كذلك هذا الفشل. وتجربة «تجمع اليسار الديمقراطي» تبين هذا الفشل، وتجربة «تحالف اليسار الديمقراطي» فشلت، وتجربة « «فدرالية اليسار الديمقراطي» فشلت. ومجموعة نداء «اليسار المتعدد» فشلت.

-3 الخلاصة هي أن لا نطرح المشاكل والإشكالات السياسية إلا تلك التي يطرحها الواقع السياسي والصراع الطبقي في المغرب والتي يطرحها التناقض الأساسي الذي يفترض وعيا نقديا صارما. فلا يمكن أن نبلور، كتنظيمات ومجموعات يسارية ومناضلات ومناضلين يساريين ديمقراطيين جذريين وماركسيين حلولا لمشاكل وإشكالات أزمتنا السياسية والنظرية والتنظيمية فعلا إلا من قلب وجوهر تناقضنا الأساسي مع طبقة البرجوازية الكمبرادورية وسلطتها السائدة ومن قلب وجوهر أزمة ارتباطنا الديمقراطي العضوي الديالكتيكي بالطبقات الكادحة (عمال، عاملات صناعيين، فلاحين، فلاحات كادحين والفئات الدنيا من الأجراء والأجيرات)..

إن حل تناقض ارتباطنا بالطبقات الكادحة لن يكون سهلا إذا لم نحقق وحدة وإرادة ديمقراطيين بين تنظيمات ومجموعات ومناضلات ومناضلين يساريين ديمقراطيين جذريين وماركسيين. وأي خط سياسي يساري يتجاهل هذا التناقض مآله إعادة تكرار عوامل الأزمة والفشل وتغييب العوامل النظرية والسياسية التي أدت لفشل كل التجارب اليسارية الديمقراطية الجذرية والماركسية السابقة، بمختلف توجهاتها ومحاولاتها التاريخية.

التحليل السياسي المقدم للجنة المركزية لحزب النهج الديمقراطي العمالي

(الدورة التاسعة بتاريخ 9 فبراير 2025)

أبرز مستجدات وسمات الوضع على الأصعدة الدولية والجهوية والوطنية:

على الصعيدين الدولي والجهوي:

يشهد العالم حاليا تصاعدا خطيرا ومتواصلا للنزعة العدوانية للقوى الإمبريالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية عبر إثارة وتسعير الحروب والنزاعات عبر العالم والضغط بمختلف الطرق لمنع إيجاد الحلول لتلك الحروب والنزاعات، وتسريع وتيرة السباق نحو التسلح إنقاذا لصناعاتها العسكرية التي تشكل أحد أهم أركان الاقتصاد الأمريكي مع شل وتجميد المؤسسات الدولية والقانون الدولي، إضافة إلى ممارسة كل أشكال الضغط والحصار ضد الدول المنافسة (الصين وروسيا...) أو المعارضة لسياساتها (تشديد الحصار على فنزويلا وكوبا وإيران وكوريا الشمالية...).

وفي هذا الإطار يأتي تسعير الحرب الروسية الأوكرانية بتمكين أوكرانيا من الأسلحة الاستراتيجية والمساعدات بملايير الدولارات، والمشاركة ودعم حرب الإبادة الصهيونية في حق الشعب الفلسطيني وغزو سوريا، وتسعير الحرب في السودان بين عصابات الجيش والتدخل السريع وتصريح ترامب بحرق غزة وبضم كندا وبنما وكريلاند وتهديد إيران.

ويأتي هذا التصعيد الإمبريالي بهدف إدامة الهيمنة الإمبريالية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم الذي يشهد تحولات جيواستراتيجية تتجه به نحو التعددية القطبية، وتفتح آفاقا جديدة للدول والشعوب للتحرر من الهيمنة الإمبريالية، ومن أجل معالجة أزماتها الاقتصادية الخانقة والمتواصلة وضمان تحكمها وسيطرتها على فوائض التراكم الرأسمالي على الصعيد العالمي عبر شركاتها المتعددة الاستيطان.

وفي ارتباط بالأزمة الاقتصادية والمالية للرأسمالية وأزمة الديمقراطية البرجوازية وكنتيجة لهما تتصاعد التوجهات النازية والفاشية في أوربا وأمريكا الشمالية والتي ستتصاعد أكثر مع وصول «ترامب» للرئاسة الأمريكية. وفي تناقض مع ذلك تحقق بعض أحزاب اليسار في عدة دول أوربية كإيرلاندا واسبانيا وفرنسا وفي أمريكا اللاتينية نتائج مهمة في الانتخابات التشريعية والمحلية بتزامن مع تنامي نضالات الطبقة العاملة واحتجاجات ونضالات الشعوب ضد الرأسمالية والأنظمة الاستبدادية وضد حرب الإبادة الصهيونية في غزة.

وتشكل منطقة الشرق الأوسط حاليا الساحة المركزية في استراتيجية الهيمنة الأمريكية للتحكم في موقعها الاستراتيجي والسيطرة على ثرواتها الهائلة والمتنوعة وإضعاف النفوذ السياسي والعسكري والاقتصادي للدول المنافسة لها وفي مقدمتها الصين وروسيا ومنع بروز أية قوة إقليمية قد تهدد الكيان الصهيوني.

وفي هذا السياق يأتي الدعم الأمريكي المطلق لهذا الكيان في حربه الاجرامية ضد الشعب الفلسطيني وتدميره لكل مقومات الحياة بفلسطين لتهجيره وتنفيذ المخطط الامبريالي الصهيوني الاستيطاني لتصفية القضية الفلسطينية فيما يعرف بصفقة القرن كجزء من المخطط الأمريكي المعروف ب» الشرق الأوسط الجديد»، والذي أعاد التأكيد عليه الرئيس الأمريكي «ترامب» بتهجير الفلسطينيين من غزة إلى الأردن ومصر. وهو ما يرفضه ويتصدى له الشعب الفلسطيني بكل قوة وعزيمة عبر صموده الأسطوري وتشبثه بأرضه والتفافه حول المقاومة المسلحة التي أجبرت الكيان الصهيوني على توقيع اتفاق وقف إطلاق النار من دون تحقيق أهدافه في القضاء على حماس والمقاومة واستعادة أسراه وتهجير سكان غزة. وهذا يعد انتصارا للمقاومة وللشعب الفلسطيني وهزيمة لكيان الاحتلال وداعميه من القوى الامبريالية والرجعية. لكن الخطر يبقى دائما مع إصرار الإمبريالية الأمريكية على تنفيذ مشروعها المعروف ب»الشرق الأوسط الجديد» وضمنه تعميم التطبيع على باقي الأنظمة وفي مقدمتها السعودية وبناء تحالف «عربي-إسرائيلي» ضد إيران.

وفي ذات السياق يأتي الغزو التركي الأمريكي الصهيوني لسوريا والذي تم تنفيذه بواسطة العصابات الإرهابية التكفيرية بقيادة « الجولاني» المسخرة والموجهة من طرف المخابرات التركية والأمريكية والبريطانية والصهيونية. وقد نتج عن هذا الغزو سقوط النظام الاستبدادي لبشار الأسد بشكل سريع ومفاجئ ينم عن فقدان هذا النظام للمقومات الأساسية للصمود سواء على المستوى السياسي العسكري ((تركز السلطة في يد عائلة الأسد وحاشيته- تجميد مسار المصالحة الوطنية- تدهور أوضاع الجنود ومرتباتهم- انتشار الفساد وسط الجيش والإدارة- خيانة بعض قادة الجيش- الاعتداءات الصهيونية المستمرة...) أو الاجتماعي (تدهور أوضاع الشعب السوري وطبقاته الوسطى بسبب نهج سياسة الخوصصة واقتصاد السوق وما رافق ذلك من تفكيك للقطاع العام بالإضافة إلى تداعيات الحصار الاقتصادي (قانون قيصر) ونهب الثروات النفطية من طرف الولايات المتحدة وتركيا والجماعات الإرهابية).

ولم يكن الهدف من هذا الغزو، كما تدعي الأبواق الإمبريالية والرجعية، هو تحرير الشعب السوري من استبداد نظام الأسد، بل هو احتلال سوريا وتقسيمها إلى كانتونات إثنية ودينية ومذهبية وزرع الفوضى فيها، وفرض نظام عميل ينفذ الأجندات التركية والأمريكية والصهيونية، ويحول سوريا من دولة وطنية مستقلة وداعمة للمقاومة اللبنانية والفلسطينية وكجزء من محور المقاومة إلى دولة فاشلة تابعة منزوعة السيادة، مندمجة كليا في علاقات التبعية للمنظومة الرأسمالية، وحامية لحدود الكيان الصهيوني.

وإذا كان من الصعب التكهن بالمسار الذي ستتخذه تطورات الأوضاع في المستقبل بحكم تعقد وضبابية المشهد السياسي والاجتماعي في سوريا وتشابك وتناقض مصالح القوى المحلية والأجنبية الفاعلة في هذا المشهد، فمن المؤكد أن الخاسر الأكبر هو الشعب السوري ووحدة وسيادة بلاده التي أصبحت الآن تحت سيطرة الاحتلال الأمريكي والتركي والصهيوني والعصابات الإرهابية الموالية بزعامة «هيئة تحرير الشام» التي تمارس أبشع أنواع القتل والإرهاب والتعذيب والتهجير أمام صمت وتواطؤ المنتظم الدولي وخصوصا في حق الطوائف غير السنية من علويين ودروز ومسيحيين... كما أن الخاسر أيضا هي شعوب المنطقة وفي مقدمتها الشعبين الفلسطيني واللبناني، وقواها التحررية في محور المقاومة التي ستواجه في المرحلة المقبلة المزيد من الصعوبات والتحديات في ظل الهجوم الإمبريالي الصهيوني الرجعي وعلى الخصوص مع تولي ترامب الرئاسة الأمريكية.

ويبقى الرهان الأساسي لمواجهة التحالف الإمبريالي الصهيوني الرجعي وإحباط مشاريعه هو استمرار المقاومة بكافة أشكالها ومنها المقاومة المسلحة وفي مقدمتها المقاومة الفلسطينية، وإسنادها من طرف شعوب المنطقة وقواها الوطنية التحررية التي يجب أن توحد جهودها وإمكانياتها لبلورة المشروع الوطني التحرري الديمقراطي الشعبي القادر على إعادة الثقة لشعوب المنطقة، وأن تتحمل مسؤوليتها في تنظيم وقيادة شعوبها نحو التحرر والديمقراطية والتخلص من الأنظمة الاستبدادية الرجعية عميلة للإمبريالية والصهيونية في إطار الربط الجدلي في معركة التحرر بين ما هو وطني وما هو طبقي. كما يجب عليها دعم القوى الوطنية والديمقراطية في سوريا في نضالها من أجل حق الشعب السوري في تقرير مصيره ووحدة وسيادة بلاده وتحريرها من كافة القوى الأجنبية وبناء دولته الوطنية الديمقراطية العلمانية.

وفي ارتباط بذلك يجب تكثيف وتوسيع النضال ضد الإمبريالية وفي مقدمتها الإمبريالية الأمريكية على طريق بناء جبهة عالمية ضد الإمبريالية تضم كل القوى والدول التواقة للتحرر من الهيمنة والاستغلال الامبريالي.

-على الصعيد الوطني:

في ظل هذا السياق الدولي والإقليمي وتأثيراته الراهنة والمحتملة على الأوضاع في بلادنا تتفاقم الأزمة الموضوعية لنظام الرأسمالية التبعية السائد على كافة المستويات وما تحدثه من انعكاسات على التناقضات الطبقية المتحكمة في الصراع الطبقي الجاري ببلادنا.

على المستوى السياسي:

- تفاقم توجه النظام نحو الحكم الفردي المطلق بالمزيد من تركيز السلطة في يد الملك، وتدعيم مظاهر الاستبداد والتحكم في الحياة السياسية عبر تعميم التحكم في آليات وأجهزة السلطة الإدارية والأمنية والقضائية والأيديولوجية، وتكريس إغلاق الحقل السياسي والإعلامي عبر إقصاء أي معارضة حقيقية تتبنى مشاريع مناقضة للمشروع المخزني (ضمنها حزبنا) وقمع جميع الأصوات المنتقدة لسياسة النظام (الاعتقالات والمحاكمات في صفوف الصحفيين والمدونين والطلبة...) والنضالات العمالية والشعبية مستفيدا من اختلال موازين القوة لصالحه ومن الدعم الذي يتلقاه من طرف القوى الإمبريالية وعلى رأسها فرنسا والولايات المتحدة بالإضافة إلى الكيان الصهيوني.

على المستوى الاقتصادي والاجتماعي:

-تزايد وثيرة الاحتكار وتركيز الثروة في يد العائلة الملكية (على الخصوص المعادن النفيسة والصيد في اعالي البحار) وتشكل دوائر متمركزة حول القصر من العائلات البرجوازية الكبيرة وملاك الأراضي وكبار الموظفين المدنيين والعسكريين تستفيد من الريع والمضاربات. يتخذ هذا الاحتكار طابع تحكم مافيا تستغل امتلاكها للسلطة السياسية لإقصاء المنافسين.

- الاعتماد المطلق للاقتصاد الوطني على السوق الرأسمالي العالمي بحكم موقعه المتخلف في قسمة العمل الدولية وإذعان سياسات النظام لتوجيهات وإملاءات المؤسسات المالية الامبريالية من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومنظمة التجارة العالمية.

- هشاشة وضعف الاقتصاد التبعي، حيث لن تتجاوز معدل نسبة النمو3 في المائة في أحسن الأحوال مع استمرار التضخم والركود الاقتصادي والعجز المالي والتجاري وثقل تكاليف المديونية وشح الاستثمارات واستمرار ظاهرة الجفاف، مما سيفاقم البطالة وخاصة في صفوف الشباب وتدهور الأوضاع الاجتماعية للجماهير الشعبية وتوسع دائرة الفقر التي تشمل حوالي 26 مليون مواطن ومواطنة.

- تفاقم سياسة الخوصصة وإطلاق اليد للرأسمال المحلي والأجنبي للاستيلاء على مختلف القطاعات الإنتاجية والخدماتية من صحة وتعليم ونقل عمومي إلى جانب تصفية صندوق الدعم برفع الدعم عن باقي المواد الاستهلاكية الأساسية ومنها غاز البوطان، وتوظيف السجل الاجتماعي من أجل شل الروح الاحتجاجية للكادحين وتحويلهم الى قطيع طيع بيد السلطة. ولعل أخطر ما في الأمر هو مراجعة شروط الضمان الاجتماعي وقوانين التقاعد والزيادة في رفع نسب المساهمة للمنخرطين وتخفيض مستحقات المعاشات وتقليص كتلة الأجور بإغلاق باب التوظيف، وخلق نظام الشغل بالعقدة في القطاع العمومي. فالنظام عاقد العزم على استكمال وصفة المؤسسات المالية الامبريالية عبر بيع وتفويت ما تبقى من ممتلكات الشعب التي تمثل احتياطات الأجيال مستقبلا: إنتاج ونقل الماء والكهرباء بأنشاء الشركات الجهوية والتخطيط لتفكيك وخوصصة المكتب الشريف للفوسفاط وما تبقى من المرافق العمومية كالمؤسسات الاستشفائية.

أمام الأزمة الاقتصادية الذاتية للنظام التبعي، وانعكاس الأزمة الاقتصادية العالمية عليه، من خلال شح الدعم الذي ظل يتلقاه من الدول الإمبريالية، وعلى الخصوص دعم الدولة الفرنسية، وهو ما عكسته الزيارة الأخيرة للرئيس الفرنسي ماكرون والذي غادر المغرب وهو محمل بمحفظة طلبيات لما يفوق 20 مشروعا وبغلاف مالي يزيد عن 10 ملايير أورو. انها خطوة ترميم الاعطاب التي أصابت العلاقات الثنائية الفرنسية المغربية في السنوات الأخيرة. بالإضافة إلى التناقص الملحوظ للاستثمارات الأجنبية، بما فيها الخليجية من جراء كلفة الحرب التي تخوضها في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، واتجاهها إلى خفض دعمها للنظام نتيجة تناقضاتها الداخلية، مما أدى بالنظام إلى منح امتيازات هائلة، عقارية وغيرها للكيان الصهيوني، منذ

←

اتفاقية التطبيع الخيانية، مع زيادة اللجوء إلى الاستدانة، حيث تجاوزت المديونية العمومية 72% من الناتج الداخلي الخام، وهو ما يرهن مستقبل الأجيال القادمة، ويجعل المغرب رهينة لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

في ظل تفاقم الأزمة الموضوعية يتعمق الصراع الطبقي بين الكتلة الطبقية السائدة ونظامها المخزني والامبريالية من جهة والطبقة العاملة وحلفاءها من الطبقات والفئات الشعبية والوسطى.

فمن جانب القطب الشعبي والعمالي يتخذ هذا الصراع حاليا شكل احتجاجات وحراكات شعبية في المناطق المهمشة من أجل الأرض والماء والخدمات العمومية وضد التهميش (حراك فكيك وضحايا الزلزال ونزع الأراضي وضحايا السكن...) ونضالات العمال والطلبة والموظفين في قطاعات التعليم والصحة والجماعات المحلية... والنضالات النقابية ضد قانوني الإضراب والتقاعد في إطار الجبهة المغربية ضد قانوني الإضراب والتقاعد والجبهة من أجل الحق في ممارسة الإضراب، بالإضافة إلى النضالات التضامنية مع الشعب الفلسطيني ومن أجل إسقاط التطبيع المؤطرة من طرف الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع.

وتتسم هذه النضالات في الغالب بالطابع الدفاعي، وتتأثر في مسارها ونتائجها بواقع ميزان القوى السائد المختل لصالح النظام والكتلة الطبقية السائدة، وبتشتتها وافتقارها للحاضنة السياسية والاجتماعية الضرورية لتوحيدها وضمان نجاحها في تحقيق أهدافها بسبب العجز لحد الآن عن بلورة البديل السياسي الديمقراطي الشعبي (ضعف وتشتت اليسار وعرقلة المبادرات الوحدوية من بعض مكوناته كما هو الشأن بالنسبة للجبهة الاجتماعية- ضعف التأطير السياسي وسط الطبقات الوسطى بعد اندماج حزب الاستقلال والاتحاد الاشتراكي والتقدم والاشتراكية في بنية النظام وضعف وانقسام مكونات اليسار الديمقراطي وضبابية رؤيتها السياسية لمسألة التحالفات بانسياقها للتنسيق مع الاتحاد الاشتراكي والتقدم والاشتراكية- بطء سيرورة بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة -ضعف وتشتت العمل النقابي وهيمنة القيادات البيروقراطية على المركزيات النقابية ونهج سياسة التوافق الطبقي -غياب الجبهة السياسية الشعبية الواسعة) القادر على تغيير موازين القوى لصالح التغيير الديمقراطي الحقيقي.

ومن جانب العدو الطبقي: يستغل النظام اختلال موازين القوة لمواصلة حربه الطبقية لخدمة مصالح الرأسماليين المحليين والأجانب عبر مبادرات هجومية من أبرزها حاليا:

-تمرير قانون المالية لسنة 2025 والذي هو، مثله مثل قانون 2024، قانون التقشف والمزيد من إغراق البلاد في المديونية، وضرب صندوق المقاصة وتطبيق رفع الدعم عن غاز البوطان، وتطبيق السجل الاجتماعي وإغداق الهدايا الضريبية على الرأسمال الاحتكاري في مقابل إرهاق

> **إن تحليلا موضوعيا تاريخيا لتجارب اليسار الإصلاحي في المغرب، ويمثله اليوم الحزب الاشتراكي الموحد وفدرالية اليسار الديمقراطي، رغم التضحيات التي قدمها مناضلات مناضلو وأطر هذه الأحزاب منذ الاستقلال الشكلي، يصل إلى خلاصة جوهرية تؤكد أن المؤسسة الملكية وأجهزة سلطتها (الولايات والعمالات وأجهزة الأمن ...)**

المقاولات الصغرى والمتوسطة بالضرائب وما ينتج عن ذلك من إفلاس للكثير منها (14حوالي ألف في سنة 2024)، وتفويت الأصول وخوصصة المؤسسات والمقاولات العمومية.

- إطلاق الاعفاء الضريبي عن الثروات المكدسة في القطاع الغير مهيكل او المهربة عن الرقابة الضريبية. وقد اسفرت هذه العملية على دمج ما يفوق 100 مليار درهما في القطاع البنكي، ومن توسيع الجباية بما يفوق 5 مليار درهما، وفي ذات الوقت السماح لفئات المتهربين والمافيات من تبييض اموالهم. وهنا يطرح السؤال هل هذا الاجراء يسعى لتوسيع القاعدة الاجتماعية للنظام أم هو إجراء انتقامي ضد أجزاء من المافيا المخزنية كانت تستغل القطاع الغير مهيكل للتغطية على أنشطة تنافس المكونات الأخرى من الكتلة الطبقية السائدة؟ علينا متابعة هذا المستجد والتعامل معه بما يستحق من الانتباه والاهتمام لأنه يؤشر على صراع المصالح.

- إجراء حوار اجتماعي شكلي مغشوش بهدف امتصاص الغضب العمالي دون أي اعتبار للمركزيات النقابية، وهو ما تجلى في عدم التزام الحكومة بعقد جولة الحوار لشهر شتنبر الماضي والتلكأ في تنفيذ مخرجات الحوارات السابقة، وفرض أنظمة أساسية لضرب القطاعات العمومية كالتعليم والصحة، وتحويل الوظيفة العمومية بالقطاع إلى تدبير الموارد البشرية بعقلية التوظيف بالتعاقد والمؤسسات الخاصة.

-الإصرار على تمرير القوانين الرجعية للإجهاز على مكتسبات الطبقة العاملة والجماهير الشعبية وأبرزها قانوني الإضراب والتقاعد.

-إطلاق ورش تعديل مدونة الأسرة تماشيا مع توصيات المؤسسات الامبريالية، وبهدف إثارة صراعات وهمية وسط الشعب وإلهاءه لتمرير المشاريع الطبقية والقوانين المجحفة المستهدفة لمكتسباته وقدراته المعيشية.

-توسيع وتعميق مجالات التطبيع مع الكيان الصهيوني، بما فيها القضايا الاستخباراتية والأمنية والعسكرية.

- فرض مخطط البرنامج التنموي الجديد، على جميع المستويات السياسية والاجتماعية، وإلزام الحكومة وأحزابها على إدماج ذلك في برامجهم الحزبية.

- الرفع من ميزانية الأجهزة القمعية والزيادة في أجور موظفيها مما سيكرس تغول الأجهزة الأمنية، وتشديد المقاربة البوليسية في التعامل مع المعارضين لسياسة النظام.

- تسريع تنفيذ قانون الاستيلاء على أراضي الجموع والشروع في ذلك عبر توسيع الرعي الجائر وتفويت عدة ضيعات للرأسماليين المغاربة والأجانب ومنهم الصهاينة والخليجيين.

-تمادي النظام في سياسة التسلح بتخصيص ميزانيات ضخمة لشراء الأسلحة وإقامة بعض الصناعات العسكرية على حساب حاجيات الشعب المغربية ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

-تعميق وتوسيع سياسة التطبيع مع الكيان الصهيوني في جميع المجالات بما فيها المجالات الاستخباراتية والأمنية والعسكرية مما يشكل تهديدا خطيرا لمصالح الشعب المغربي وأمن وسيادة البلاد ولأمن واستقرار المنطقة المغاربية ككل.

من خلال ما سبق، فإن تحليلنا لعناصر الأزمة الموضوعية وموازين القوى بين الطبقات الأساسية في الصراع الطبقي، يشير إلى أن هناك الحاجة القوية للمزيد من تعمق الأزمة الموضوعية، وخاصة في دفعها في اتجاه تفاقم التناقضات الثانوية داخل صفوف العدو الطبقي عبر تصعيد النضالات والمقاومة الشعبية للسياسات الرجعية للنظام. وعلى الحزب أن يولي الأهمية اللازمة لهذا الجانب، وأن يضع الخطط، ويرفع الشعارات الملائمة لإضعاف العدو الطبقي. لا شك أن التقدم في تقوية وبناء الشروط الذاتية للحركة النضالية سيكون من أهم عناصر تعميق الأزمة البنيوية لنمط إنتاج الرأسمالية التبعية ببلادنا ونظامها السياسي.

بناء على ما سبق فإن المطروح على قوى التحرر والديمقراطية ببلادنا الانخراط والالتحام بالنضالات والحراكات الشعبية ودعمها سياسيا وميدانيا وإعلاميا. وفي خضم ذلك عليها أن تنسق وتوحد جهودها في أفق بناء الجبهة السياسية الشعبية الواسعة (جبهة الطبقات الشعبية). وتبقى مسؤولية حزبنا أساسية في إنجاز هذه الجبهة، وذلك بالعمل على تفعيل وتطوير النضال الوحدوي بين القوى اليسارية والديمقراطية سواء بشكل ثنائي أو جماعي مع تجنب ردود الفعل والمواقف المتسرعة والسلوكات الضارة بتوجهنا الوحدوي كما هو مقرر في خطنا السياسي. وفي هذا السياق لابد من العمل على تفعيل الجبهة الاجتماعية على قاعدة المطالب الاجتماعية والسياسية مما يفرض تحلي جميع المناضلين/ات بروح الوحدة والديمقراطية والتضامن، وتطوير وتقوية عمل الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع، والعمل على تشكيل الجبهات والتنسيقيات الميدانية المحلية حول مختلف القضايا والملفات المطلبية للجماهير الشعبية.

ولا بد كذلك، وهذا هو الأهم بالنسبة لنا، من التقدم في بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة كمهمة آنية وضرورية لتحرر شعبنا وبناء النظام الوطني الديمقراطي الشعبي على طريق الاشتراكية، كما أعلنا عن ذلك في المؤتمر الوطني الخامس، مما يفرض الانكباب على تجسيد شعار بلترة وتقوية وتصليب الحزب على كافة المستويات المركزية والجهوية والمحلية.

فشل السياسة الفلاحية للدولة ومعضلة تجديد القطيع

الحسين لعنايت

معروف عند الدولة المغربية والمنظمات الدولية المعنية بقطاع الفلاحة والتغذية، أن الاكتفاء الذاتي من اللحوم الحمراء يوفره الفلاحون الصغار والمتوسطون المتعاطين للفلاحة المعاشية.... بما أن هذا القطاع الذي يتشكل من 300 ألف من الكسابة الصغار ومئات الآلاف من الفلاحين المتعاطين للفلاحة المعاشية لا يندرج تطويره في أي برنامج حكومي (انظر مرتكزات وأهداف مخطط المغرب الأخضر وما تلاه وكيف توزعت أبوابه في التمويل وما تمخض عنه من نتائج كارثية) فهذه الفئة تعتمد على قواها الذاتية وعلى التغيرات المناخية.... فكلما توالت سنوات الجفاف تراجع الإنتاج الإجمالي للحوم الحمراء ولا يتم استرجاع مستوى الإنتاج إلا بعد 6 أو 10 سنوات حسب وطأة الجفاف وانتشاره الجغرافي... فمنذ سنة 2019 دق ناقوس الخطر بالنسبة للقطيع الوطني لكن دون جدوى. . لأن الدولة تفضل ما يسمى الدعم غير المباشر الذي تتصرف فيه الإدارة والجمعيات التابعة، والذي يلفه الغموض والاختلاس الذي تتحدث عنه الصحافة في كل مناسبة، عوض الدعم المباشر للفلاحين والكسابة الصغار في إطار برنامج شامل وصارم لإعادة تشكيل القطيع الوطني.

توالي 4 سنوات من الجفاف تحول دون إعادة تشكيل القطيع الوطني قبل 20 سنة، فأثمان النعاج والأبقار الأساسية في إعادة تشكيل القطيع أثمانها تضاعفت 4 مرات مقارنة مع سنة 2019.... النتيجة التي عمت حصيلتها أن المغرب بالإضافة الى استيراد القمح والشعير والذرة والصوجا أصبح يستورد اللحوم الحمراء من أبقار وأغنام، أضف إليها زيت الزيتون ما يجعل المواطن في خدمة أصحاب الشكارة الذين يرفضون الاستثمار الطويل والمتوسط المدى في الصناعة والفلاحة... كما تمعن السياسة الفلاحية المتبعة منذ 1967 في توسيع مساحات الفلاحة التصديرية مثل غرس أشجار الحوامض (ارتفعت المساحات في ظل المغرب الأخضر من 80 ألف هكتار إلى 120 ألف هكتار) زد على ذلك ضيعات الأفوكا التي أصبحت تغزو كل المناطق التي لم تعرف بعد الندرة المائية التي لا رجعة فيها لكون الآبار ينفذ عمقها إلى الفرشة التي لا يمكن تجديدها بالتساقطات المطرية ولو توفرت ... . إذا تركت الأمور لعشوائية التساقطات المطرية وللمجهود الذاتي للفلاحين الصغار والمتوسطين بدون دعم مباشر وفق دفتر تحملات متفاوض عليه مع ممثليهم الذين يفرزونهم حقيقة، وليس ما يسمى الجمعيات البيمهنية التي تمثل الرأسماليين الفلاحيين والتي أفرزها القانون 03__12 خصيصا للاستفادة من مخطط المغرب الأخضر ولا تمثل الفلاحين، فيمكن للمغاربة أن يكفوا عن ذبح أضحية العيد لمدة 20 سنة ولن يسترجعوا القطيع إلى مستواه في 2019 ..

النهج الديمقراطي
ⵜⴰⵏⵀⵊⴰⵜ ⴰⵜⴰⵎⴰⵙⵙⴰⵏⵜ
الملف
■ العدد : 595
■ من 6 الى 12 مارس 2025
annahjad@gmail.com

نضال الشعب المغربي ضد الاستبداد : تاريخ من الحراكات والانتفاضات

على امتداد فترة الاستقلال الشكلي خاض الشعب المغربي كفاحا طويلا بمختلف الأشكال وتبعا للظرفيات والسياق، ضد الاستبداد المخزني وسياساته في مختلف القطاعات. وتنوعت هذه الأشكال النضالية الشعبية بين مقاومات سياسية وحركات احتجاجية حقوقية واجتماعية ونقابية ضد السياسات الاستبدادية. سياسيا، انطلاقا من رفض الدساتير الممنوحة والمؤسسات المنتخبة المفبركة بامتناع نسب كبيرة من الشعب المغربي عن المشاركة في الاستفتاءات التي نظمت حول الدساتير الممنوحة أو في الانتخابات التشريعية والمحلية، وتوج هذا الكفاح الشعبي ضد الاستبداد بحركة 20 فبراير المجيدة التي رفعت شعارا قويا « المخزن يطلع برا» كتعبير عن الرفض الشعبي للنظام الاستبدادي المخزني. أما اقتصاديا فقد رفضت الجماهير الشعبية مختلف السياسات الاقتصادية والمالية التي ترهن الاقتصاد والمالية الوطنيتين بالرأسمال الإمبريالي، والتي تضع مقدرات البلاد في خدمته من خلال رأسمالية محلية تبعية وإقطاعية فلاحية مشكلة الكتلة السائدة المتحلقة حول النظام، ولنا كمثال على ذلك تلك الحركات الشعبية ضد تفويت قطاعات حيوية للرأسمال الجشع ومنها حركة الاعتصام البطولي في إيميضر والحراك القوي في فكيك. كما ناهض الشعب المغربي السياسات المخزنية الاجتماعية على امتداد الاستقلال الشكلي، هده المناهضة التي وصلت حد حراكات وانتفاضات قوية مثل انتفاضات 1965 و1981 و1984 و1990 وحراكات الريف وجرادة. وعلى الرغم من طبيعة المطالب التي ارتبطت بكل حركة شعبية فإن كل منها لم يخل من شعارات ضد الاستبداد والفساد كمتلازمين يشكل أحدهما دعامة للأخر، مما يعني أن النضال الشعبي في كل مستوياته هو نضال ضد الاستبداد والفساد المنتج لأوضاع الفقر والبطالة والأمية والهشاشة التي تعيشها نسبة مهمة من الشعب.

ومساهمة من الجريدة في توثيق هدا النضال عبر محطاته الكبرى خلال فترة الاستقلال الشكلي من جهة، ومتابعة سيروراته القريبة المدى أو الراهنة ودور اليسار المناضل فيه من جهة أخرى، تخصص الجريدة ملف هذا العدد لموضوع نضال الشعب المغربي ضد الاستبداد، من خلال أربعة محاور يتتبع الأول منها محطاته التاريخية الكبرى، والثاني يحلل أثره السياسي على طبيعة النظام ومدى إقرار الحقوق السياسية والمدنية، وخصص الثالث لقراءة خاصة لحركة 20 فبراير المجيدة، ومحور أخير تابع الوضع الراهن للنضال الشعبي وطرح تصورا حول دور اليسار المناضل.

المحطات التاريخية الكبرى في نضال الشعب المغربي ضد الاستبداد خلال مرحلة الاستقلال الشكلي

محمد شويا

مقدمة: مقاومة المغاربة للاستبداد عبر مختلف العصور القديمة والوسطى ثم وصولا إلى الفترات المعاصرة لا يشكل فقط حقيقة تاريخية، بل هو جزء من الهوية التاريخية والحضارية لشعبنا ...

قبل أن يقاوم الشعب المغربي الاستبداد المخزني طيلة الستة قرون الأخيرة واجه المغاربة كل أشكال الغزو وغطرسة القوى الاستعمارية... المغاربة واجهوا الاحتلال الروماني لبلادهم من خلال الانخراط في الحركات السياسية والإيدلوجية والفكرية والدينية المعارضة للنظام الاستعماري الروماني، حيث اعتنقوا المسيحية عندما كانت حركة دينية وسياسية معارضة غير معترف بها من طرف الامبراطور الروماني، وكانت تتعرض للاضطهاد والتضييق السياسي والديني، حيث ظهر في صفوفها قادة ثوار أمازيغ أمثال تاكفاريناس ودوناتوس ومنصوريوس (الثورة الدوناتية) .... اضطرت الإمبراطورية الرومانية إلى بناء حائط الليمس Lemis الذي يحمي مناطق نفوذها في المغرب ويقيها من ضربات الثوار والمعارضين للاستغلال والاستبداد الاستعماري الروماني ...

وفي مرحلة ما يسمى بالفتوحات الإسلامية أو الغزو الأموي من الشرق في مرحلة العصور الوسطى حيث واجه الغزاة المسلمون والتجار الامويون أكبر وأعتى وأطول مقاومة للإمبراطورية الإسلامية أو الخلافة الإسلامية سواء الراشدية أو الأموية أو العباسية دامت زهاء قرن 92 سنة، ولم ينجح المسلمون لا في نشر دينهم ولا في سيطرتهم على أراضي وثروات الأمازيغ، حيث أن أسلمة وتعريب المغاربين جاءت لاحقا على يد الأمازيغ أنفسهم من خلال تبنيهم للإسلام المعارض للتجار الأمويين وهجمات السلب والنهب عبر الجماعات والتيارات الإسلامية المعارضة للخلافة الأموية ثم العباسية القادمة من الشرق التي لجأت إلى المغرب هربا من الاستبداد السياسي والديني والمذهبي كالخوارج والشيعة الأمازيغ، تبنوا الإسلام الخوارجي المعارض، كما تبنوا سابقا المسيحية المعارضة للنظام والاستبداد الروماني. الاسلام الشيعي والخوارجي الذي كان يقول بمبدأ «الخلافة هي حق لمن هو أهل لها ولو كان عبدا حبشيا « لقد أنشأ الأمازيغ إمارات وكيانات سياسية انطلاقا من الإسلام المعارض خصوصا الخوارج الصفرية والأزارقة والإباضية منها إمارة بني مدرار بسجلماسة وهم خوارج صفرية، ثم أنشأ الإباضيون الدولة الرستمية من تلمسان إلى طرابلس الغرب، كما حصلت ثورة ميسرة المطغري أو المدغري من مدغرة الزناتية ضد التجار الأمويين بطنجة شمالا 722 م ، كما انشأ الصفريون إمارة برغواطة اعتمادا على تحالف قبائل مصمودة بمنطقة الشاوية وتامسنا على المحيط الأطلسي، وكانت إمارة أوسع وأقوى من إمارة الأدارسة بفاس (انظر كتابات الدكتور محمود إسماعيل حول الحركات السرية في الإسلام وحول إمارة برغواطة) ...

وتحدثنا الدراسات السوسيولوجية والتاريخية الكولونيالية وحتى المغربية لاحقا مع عبد الله العروي في مجمل تاريخ المغرب و les origines sociales et culturelles du nationalisme marocain 1830/1912 والبير عياش في كتاب المغرب حصيلة استعمار le Maroc bilan d'une colonisation 1956 والحركة النقابية المغربية الذي حلل بعمق تطورات علاقات الإنتاج نتيجة تغلغل العلاقات الاقتصادية الرأسمالية وتفكيكها علاقات الإنتاج التقليدية بميلاد طبقات المحميين والطبقة العاملة المغربية، مما فجر انتفاضات داخل المدن والبوادي ضد سياسات المخزن والقوى الاستعمارية، وجرمان عياش في أصول حرب الريف les origines de la guerre du Rif وبول باسكون le Haouz de Marrakech في دراسته حول حوز مراكش والمجتمع المركب Société composite... المقاومات الشرسة لنظام المخزن وسياساته الجبائية الجائرة وتهديد طرق التجارة القوافلية؛ بل حتى ولاءاته للقوى الخارجية كالعثمانيين والأوربيين والوهابيين، مثلا ثورة الأطلس المتوسط بقيادة ابو بكر امهاوش لعزل السلطان سليمان 1818 الذي تبنى الفكر الوهابي ..

إلى حدود التدخل الاستعماري ظلت سلطة المخزن على المغاربة محدودة وفي أحسن الحالات تحكيمية بين القبائل استنادا إلى الشرفاوية والبعد الروحي حسب جاك بيرك .

إذن الوعي والشعور الوطني للمغاربة لم يكن محدودا في مقاومة قوى الاستبداد الاستعماري الأجنبي، بل ظل مستمرا في مواجهة الاستبداد المخزني وتشكله خلال وعلى مدى ستة قرون، لذلك مقاومة الاستبداد والسعي إلى التحرر يشكل جزءا أساسيا من الهوية التاريخية والحضارية لشعبنا لذلك على كل قوى التغيير الحقيقي في بلدنا استبطان هذا البعد التاريخي الديناميكي في برامجها....

هذه توطئة تاريخية لمقاومة الاستبداد في بلدنا تاريخيا كان لابد من استحضارها في هذه الورقة التي سنتطرق فيها لكل المقاومات الشعبية للاستبداد المخزني خلال مراحل بناء وإرساء النظام التبعي لما بعد الاستقلال الشكلي 1956 من خلال محورين:

1- كرونولوجيا المقاومات الشعبية للاستبداد المخزني والشروط التاريخية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي أدت الى قيامها

2- لماذا قدم الشعب المغربي تكلفة باهضة من التضحيات أثناء انتفاضاته وحراكاته دون أن يستكمل عمليات التحرر الوطني والبناء الديمقراطي ذي الأفق الاشتراكي

1- كرونولوجيا المقاومات الشعبية للاستبداد المخزني والشروط التاريخية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي أدت الى قيامها:

أ- الشروط التاريخية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي فرضت عليه، تجعل المغاربة يخرجون باستمرار لمواجهة الاستبداد المخزني:

على طول امتداد الاستقلال الشكلي وفي علاقة مع تشكل النظام التبعي وإرسائه وعبر مراحل تطوره من صراع حسم السلطة ومطالب استكمال عملية التحرر الوطني وبناء الدولة الوطنية الديمقراطية المستقلة ذات السيادة الفعلية خلال بدايات ستينيات القرن الماضي إلى وضع أسس الاقتصاد التبعي المرتهن لمصالح الرأسمال العالمي ومرورا على سياسات القهر الاجتماعي تحت برنامج سياسة التقويم الهيكلي في بداية الثمانينات ووصولا اليوم الى الهجوم النيوليبرالي المتوحش والاجهاز على الحريات والحقوق الديمقراطية للشعب المغربي والسيطرة على كل المقدرات الوطنية والمقومات المادية لتحقيق السيادة على القرار السياسي الوطني وعلى الأرض والماء والطاقة والغذاء والدواء والتعليم .... هذه السياسات المتعاقبة كلها فجرت انتفاضات شعبية عارمة ومقاومة سياسية قوية قادها في البداية الجناح التقدمي في الحركة الوطنية والشيوعيون الأوائل، وحمل مشعلها لاحقا ابتداء من 1965 الأنوية الأولى لحركة اليسار الجديد الذي اكتمل برنامجه وتياراته مع الحركة الماركسية اللينينية المغربية مسنودة بحركة جماهيرية واسعة نقابية ونسائية وحقوقية وأمازيغية و شبيبية وجمعوية وثقافية تقدمية وغنية واجهها نظام المخزن بالقمع الأسود ما يطلق عليه سنوات الرصاص...

ب- كرونولوجيا الانتفاضات الشعبية المقاومة للاستبداد المخزني:

+فترة الصراع من أجل حسم السلطة واستكمال عملية التحرر الوطني (بين 1956 و1963)

×تمرد جيش التحرير على مخرجات إكس-لي-بان : لم يكن الشعب المغربي مجمعا على مخرجات مفاوضات Aix -les -bains التي تمت بين ثلاثة أطراف هي فرنسا والملكية واتباعها واتجاه براغماتي داخل الحركة الوطنية يتزعمه عبد الرحيم بوعبيد الذي انقلب على البرنامج التحرري للجنة القاهرة برئاسة محمد بن عبد الكريم الخطابي 1948 ، هذه المفاوضات أسفرت عن استقلال شكلي يؤسس لعلاقات استعمارية جديدة .... جيش التحرير رفض اتفاق إكس-لي-بان وانتقل إلى الجنوب لاستكمال معركة التحرير وفي نفس الوقت وبمساعدة فرنسا تم إنشاء القوات المسلحة الملكية نواتها الضباط السابقون في الجيش الفرنسي كالجنيرال أوفقير وادريس بنعمر واحرضان وعرشان وغيرهم، وفصيل في جيش التحرير انشأه الدكتور الخطيب بجنان الرهوني قرب تطوان بتعاون مع المخابرات الفرنسية لم يطلق رصاصة واحدة كما تم تعيين الغزاوي مديرا عاما للأمن الوطني وهو الذي دبر اغتيال عباس المساعدي في يونيو بعلم ولي العهد الحسن الثاني آنذاك، والذي أطلق سراح من اغتالوه ورفض محاكمتهم. هذه النواة العسكرية شاركت في القضاء على جيش التحرير بالجنوب وتفكيكه ونزع سلاحه وتجميعه في انزكان بعد أن حرر مدينة طرفاية من الإسبان سنة 1958 هذه المؤامرة تسمى المكنسة Écouvillon تحالفت فيها اسبانيا وفرنسا وبمساعدة المغرب كان هذا أول إحباط لاستكمال مهام التحرر الوطني ...

× انتفاضة الريف الأولى أكتوبر 1958 /فبراير 1959 : بعد اعتقال الزرقطوني واستشهاده انتقل عباس المساعدي إلى جبال الريف حيث نظم جيش التحرير في كزنايا بمثلث الموت، وبدأ عملياتها ضد الفرنسيين بالخصوص، وكان في تنسيق مستمر مع عبد الكريم الخطابي وعبد الناصر بعد زيارته للقاهرة، وفي نفس المرحلة بدأ المخزن والتحالف الطبقي قيد التشكل في ترتيب أوراقه السياسية الداخلية ضد جيش التحرير وحزب الاستقلال خصوصا الجناح الوطني بطرده من المناطق القروية حيث كان متجذرا وكانت الحاضنة الشعبية لجيش التحرير منها مناطق الريف. وهكذا أحدث ولي العهد آنذاك أول حزب مخزني وهو الحركة الشعبية بإشراف الدكتور الخطيب واحرضان وعرشان اعتمادا على النزعة الأمازيغية للقضاء على حزب الاستقلال من البادية المغربية والريف خصوصا، وهكذا نبشوا قبر عباس المساعدي ونقلوا جثمانه الى أجدير وأشاعوا أن المهدي بن بركة وحزب الاستقلال هم من اغتالوه كما حرضوا عدي او بيهي ضد موظفي حزب الاستقلال بتافيلالت... خطة إحداث القلاقل ضد حزب الاستقلال بالبوادي انقلبت ضد التحالف الطبقي قيد التشكل في الريف، حيث اشتعلت انتفاضة عارمة بزعامة محمد سلام الحاج أمزيان وأصدرت ميثاقها الثوري بتوجيه من محمد بن عبد الكريم الخطابي. تضمن الميثاق رفض الاستقلال الشكلي وجلاء القوات الاستعمارية واستكمال التحرير وإقالة حكومة الحزبيين عملاء الاستعمار كما نعتهم البيان وتعيين حكومة شعبية وإبعاد المتعاونين مع الاستعمار. ولإجهاض انتفاضة الريف الأولى طالب محمد الخامس بفك اعتصام أهل الريف بالجبال والعودة إلى منازلهم، وأصدر في نفس الوقت ظهير عسكرة منطقتي تازة والحسيمة ظهير رقم 1.58.381 بتاريخ 24 نونبر 1958 الجريدة الرسمية عدد 2405 بتاريخ 29 نونبر 1958، وأصبحت خاضعة للحكم العسكري لازال أهل الريف يطالبون بإلغاء ظهير العسكرة لحد اليوم.. بعد رفض أهل الريف فك الاعتصامات تدخلت القوات المسلحة الملكية والطيران العسكري الفرنسي وأغرق الجنيرال اوفقير وولي العهد الريف في أولى حمامات الدم ... بعد المجزرة تمت إقالة الحكومة الوطنية برئاسة عبد الله ابراهيم الذي كان رافضا لضرب الريف ومتفهما لمطالبه، وبعد وفاة محمد الخامس تنكر الحسن الثاني للعهد الملكي واستأثر بالسلطة التأسيسية، وتأسست جبهة الدفاع عن المؤسسات FDIC برئاسة رضا كديرة والخطيب واحرضان والغزاوي والسنوسي وغيرهم، وفرض أول دستور مكتوب 1962 ، كما نظم الانتخابات الأولى والأخيرة الأقل فسادا في تاريخ المغرب بعد ملتمس الرقابة وتأزم الأوضاع السياسية حل البرلمان وأعلنت حالة الاستثناء ...

النهج الديمقراطي
الملف
■ العدد : 595
■ من 6 الى 12 مارس 2025
08
annahjad@gmail.com

×انتفاضة 23 مارس 1965 : إصدار مذكرة تمنع التلاميذ الذين وصلوا سن 15 من متابعة دراستهم في التعليم الثانوي من طرف وزير التربية والتعليم آنذاك يوسف بالعباس كانت كافية لإخراج التلاميذ والأمهات والآباء وسائر الجماهير الشعبية التي كانت مسيسة أكثر من اليوم في انتفاضة شعبية قوية للمطالبة بالحق في التعليم العمومي وبالارتقاء الاجتماعي عن طريق التعليم .هذه الانتفاضة المجيدة أغرقها من جديد الجنيرال أوفقير الذي اصبح وزيرا للداخلية ومديرا عاما للأمن في حمامات الدم... هذه الانتفاضة خرج منها الشعب المغربي قويا بميلاد حركة اليسار الجديد وميلاد الحركة التلاميذية والنقابة الوطنية للتلاميذ والنقابة الوطنية للتعليم وتحول الاتحاد الوطني لطلبة المغرب باتجاه المد اليساري وتأثر الشباب المغربي بثورة الشباب في فرنسا والعالم ماي 1968 كما ظهرت نخبة جديدة من المثقفين والفنانين الملتزمين ..

×انتفاضة اولاد اخليفة : قام أخ الملك الراحل الحسن الثاني عبدالله بالسيطرة على أراضي اولاد اخليفة عنوة وبالقوة وتم طرده واعتصموا في الدفاع عن أراضيهم واستقدم قوات الجيش والدرك للتنكيل بالفلاحين وأسرهم وسلبهم أراضيهم وقد استشهد الكثيرون وعذبوا واعتقلوا وطالتهم المحاكمات والسجون...

*انتفاضات ناجمة عن تطبيق سياسات التقويم الهيكلي :

أدى تطبيق سياسات التقويم الهيكلي التي فرضتها المراكز المالية العالمية إلى تقويض كل الخدمات الاجتماعية في الصحة والتعليم والسكن والشغل والهجرة القروية؛ وفقد آلاف الفلاحين أراضيهم لصالح كبار الإقطاعيين بسبب الجفاف وتراكم القروض، فاندلعت انتفاضات الخبز والحرية. في 20 يونيو 1981 ثم يناير 1984 ثم 14 دجنبر 1990 وهي انتفاضات أغرقها نظام المخزن في حمامات الدم والمقابر الجماعية والتعذيب وبالاعتقالات والاختطاف والتغييب القسري والمحاكمات الصورية.

×انتفاضات ناجمة عن الاختلالات المجالية والتهميش والإقصاء الاجتماعي ومن برامج التنمية : في بدايات الألفية الجديدة بدأت انتفاضات ساكنة البادية والمغرب العميق وكادحي الأحياء الشعبية والمناطق المعزولة التي لم تستفد من أي برنامج تنموي منها انتفاضة سيدي إيفني وزاكورة واوطاط الحاج وصفرو وبن صميم وحراكي جرادة 2018 والريف 2017 واميضر 1996.

×انتفاضات شرائح واسعة من الطبقة المتوسطة من رجال ونساء التعليم والصحة والطلبة والمعطلين والباعة المتجولين وانخرطت أيضا تنسيقيات مناهضة غلاء الأسعار وارتفاع فواتير الماء والكهرباء في الاحتجاجات...

×انتفاضات العمال والعاملات الناتجة عن التسريحات وإغلاق الشركات أيضا انتفاضات العمال الزراعيين وعمال المناجم في جرادة وتوسيت وجبل عوام وبني تاجيت وغيرها ...

*انتفاضة حركة 20 فبراير المجيدة 2011 :

تعتبر انتفاضة 20 فبراير 2011 أهم الانتفاضات، وجاءت في سياقات السيرورات الثورية التي شهدتها المنطقة العربية والمغاربية، لذلك كانت حركة سياسية مؤطرة بشعار سياسي مركزي قوي وهو « إسقاط الفساد والاستبداد» كسرت جدار الخوف من المخزن وأربكته، مما اضطره إلى المناورة بتوقيع اتفاق اجتماعي 26 أبريل 2011 وإقرار دستور تراجعي ضمنه لائحة لبعض الحقوق، لكن سرعان ما انقلب على توصيات هيأة الانصاف والمصالحة وعلى مطالب حركة 20 فبراير مستندا إلى التيارات الأصولية الانتهازية ممثلة بحزب العدالة والتنمية ثم حكومة الباطرونا والرأسمالية الطفيلية، حيث تم تمرير أخطر التراجعات منها تحرير أسعار المحروقات، وتفكيك صندوق المقاصة وصناديق التقاعد، وتفكيك قوانين الوظيفة العمومية وفرض التعاقد، وتخريب ما تبقى من التعليم العمومي والصحة العمومية عبر الخوصصة، كما تم تقويض الحريات والحقوق الديمقراطية منها تمرير القانون التكبيلي للحق في الإضراب، وتحت غطاء تعميم الحماية الاجتماعية يتم اليوم دمج الكنوبس والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتمويل فشل نظام راميد 25 مليار درهم على حساب فقراء الوظيفة العمومية، واليوم يروضون الرأي العام لتمرير جيل ثاني من تخريب ما تبقى من التقاعد. ...

-2 لماذا قدم الشعب المغربي تكلفة باهضة من التضحيات اثناء انتفاضاته وحراكاته دون أن يستكمل عمليات التحرر الوطني والبناء الديمقراطي بأفق اشتراكي:

أ- التكلفة الثقيلة التي قدمها الشعب المغربي في مقاومته للاستبداد المخزني:

لا يوجد في المنطقة العربية والمغاربية ما يضاهي تضحيات الشعب المغربي في مواجهة الفساد والاستبداد بدءا بتفكيك وإبادة جيش التحرير المغربي وتجريده من سلاحه ودمجه قسرا تحت إمرة الضباط المغاربة في الجيوش الاستعمارية بالجنوب لرفضه الاستقلال الجزئي والشكلي في عملية المكنسة Écouvillon سنة 1958 بتحالف الجيشين الفرنسي والإسباني ودعم سياسي وعسكري مغربي..

وأعقب القضاء على معركة التحرر الوطني تنظيم خمس حمامات الدم والمقابر الجماعية والإبادة والجرائم ضد الإنسانية والتعذيب والاختطاف والتغييب القسري والمحاكمات الصورية والاعتقال السياسي والسجون الرهيبة وغير القانونية. خمسة مجازر مسجلة في تاريخ القمع المخزني انتفاضة الريف 1958/59 وانتفاضة 23 مارس 1965 وما أعقبها من سنوات الرصاص ثم انتفاضة اولاد اخليفة 1970 وانتفاضة الخبز 20 يونيو 1981وانتفاضة الحرية ورفض سياسة التقويم الهيكلي يناير 1984 ثم انتفاضة المعطلين و المهمشين في الشمال والداخل والشرق 14 دجنبر 1990 وغيرها من تضحيات شعبنا من أجل الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية والمساواة طيلة ربع قرن من الألفية الثالثة...

ب- لماذا التضحيات الجسام والتكلفة الثقيلة دون تقدم معركة استكمال التحرر الوطني والبناء الديمقراطي؟؟؟!

دون التفصيل في الشروط الموضوعية والتي عنوانها العريض الفساد والاستبداد المخزني وشروط القهر الاجتماعي والاقتصادي للرأسمالية التبعية المنحطة.. هناك أسباب ذاتية للجماهير الشعبية منها تشتت الحركات الاجتماعية والمقاومات الشعبية فئويا ومجاليا وزمانيا، وهذا مرتبط بغياب أفق سياسي واضح للحركة الاجتماعية ناتج عن التفقير السياسي الذي مورس عبر العقود على الطبقات الشعبية وامتد إلى الطبقة المتوسطة التي تتعرض للاندحار بسبب السياسات النيوليبرالية المتوحشة وانحباس الوعي العرضي الذي لم يتحول الى الوعي الطبقي المطابق للواقع وما يتطلبه التغيير في واقع الجماهير هذا نتيجة الاستلابات الدينية والايدلوجية والفكرية والثقافية للطبقات السائدة باسم النزعات الدينية والوطنية الشوفينية التي تسبب العمى الجماعي وتنتج الاتجاهات الانتهازية والانقسامية والوصولية والفردانية المريضة ما يصب في مصلحة التحالف الطبقي السائد ودولة المخزن ... إن بناء تحالف الطبقات الشعبية وتحالف أوسع يشمل كل من لهم مصلحة في التغيير الحقيقي مشروط ببناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين أولا وأساسا، وانغراسه وسط الطبقات المعنية بالتغيير حول برنامج استكمال عمليات التحرر الوطني والبناء الديمقراطي العمالي اليساري التقدمي بأفق اشتراكي....

نضال الحركة التقدمية الديمقراطية المغربية
أية مكتسبات شعبية سياسيا، اجتماعيا وحقوقيا؟

أحمد القنديلي

على مدى ما يقارب سبعين عاما منذ الاستقلال الشكلي إلى اليوم، ناضلت الحركة التقدمية الديمقراطية المغربية نضالا عسيرا من أجل تحقيق مطالب شعبية سياسيا واجتماعيا وحقوقيا... تجعل الشعب المغربي ينعم في المدى المنظور بالانتقال من دولة القهر المخزني إلى دولة الحق والقانون.

لا نتحدث هنا عن الاستراتيجيات المتباينة لأطراف هذه الحركة التقدمية الديمقراطية، والتي تتوزعها أطروحات اشتراكية ديمقراطية وديمقراطية اجتماعية، وأطروحات اشتراكية تستند إلى الفكر الماركسي، بل فقط عن البرنامج العام في حده الأدنى الذي يفترض وجوده. ذلك لأن ما وجد على الدوام لا يتجاوز حدود ملامح برنامج عام متغير تفرضه هذه اللحظة السياسية أو تلك. وحين يتم الالتقاء حوله، يتم الإنجاز بتكتيكات متباينة عادة ما تحد من تحققه في حده الأدنى.

ولهذا السبب - وغيره- تخضع حركة هذه الحركة لإيقاع المد والجزر باستمرار. من جهة بسبب مدى صلاحية وحدود التكتيك المعتمد في هذه الحركة النضالية أو تلك، ومن جهة بسبب ميزان القوى في هذه المرحلة أو تلك. فكلما اختل الميزان في غير صالحها نالت نصيبها المعتبر من القمع المخزني.

وبهذا المعنى فالتأريخ لنضال الحركة التقدمية الديمقراطية المغربية تأريخ في ذات الوقت للمكتسبات التي حققتها، وللتي لم تحققها، وللتي حققتها وتم الإجهاز عليها في سياقات لاحقة، وهو في ذات الوقت تأريخ للقمع المخزني الذي أخذ أشكالا شتى منذ 1956 إلى الآن.

إن الجدل بين حركة هذه العناصر الثلاثة: حركة تقدمية ديمقراطية/ مكتسبات/ قمع مخزني يمكننا من قراءة تموجات الصراع الطبقي بالمغرب طيلة هذه المرحلة المطولة، كما يمكننا من تقييم هذه العناصر كلا على حدة. فإذا كان النظام المخزني قد مارس القمع طيلة هذه المرحلة بطرق شتى دفاعا عن كتلته الطبقية السائدة، فقد اكتسب تبعا لذلك خبرة في التحكم لا يستهان بها، غير أنه لم ينجح في كل شيء، ذلك لأن التحكم القمعي الناجح هو الذي يقدم فيه الطرف المتحكم بين الفينة والأخرى تنازلات طوعية كبرى للمتحكم فيه بهدف ضمان استدامة القمع بطرق أخرى. والحال أن هذا التصور غير وارد في منطق النظام المخزني لأنه لا يريد أن يتغير ولو قليلا. إن هذه الطبيعة الاستبدادية الثابتة هي التي تهشم فاعلية القوى التي لا تستند استنادا مبدئيا على النضال الجماهيري الطويل النفس، والتي تتوهم التغيير من الداخل. إنها تعتقد أنها تسير، وهي بالفعل تسير ولكن في دروب ملتوية لا تفضي إلى ضوء، غير أنها تستطيع إذا ما تقوت أن تتجر، وتجر معها الجميع إلى الهاوية.

حين نتحدث عن الحركة التقدمية الديمقراطية المغربية، وعن تاريخها النضالي، لا نتحدث عن صوت سياسي جمعي يناضل من أجل تحقيق عدد هائل من المطالب تمتد من الخبز إلى الدستور، بل نتحدث عن رقم وازن في معادلة الصراع الطبقي بالمغرب، رقم يتكلم بصوت عال، ويشتغل من أجل تحويل الصوت والفعل إلى وعي شعبي ضاغط. وفي خضم هذا الفعل يتلقى باستمرار ضربات قوية تسعى إلى تعطيل حركته. وبهذه المكابدة المريرة عادة ما تحقق الحركة التقدمية الديمقراطية المغربية مكتسبات شعبية بشقيها المادي والمعنوي. غير أنها تبقى مكتسبات منتزعة انتزاعا، ومعجونة بالدم والرصاص فوق كل ذلك.

ولهذا السبب يعتبر المغرب من البلدان المحيطية التي تتوفر على حركة تقدمية ديمقراطية يصعب إنكار وجودها أو التهوين من أهمية منجزاتها، على الرغم مما يخترقها من تناقضات حادة، وعلى الرغم من كل ما يمكن أن تعرفه من جزر في هذه المرحلة أو تلك لأسباب ذاتية أوموضوعية.

إن هذه التناقضات تندرج ضمن العوامل الذاتية المتحكمة في حركة الحركة التقدمية الديمقراطية المغربية. ولقد وصفناها بالحدة لأنها لا تستند فقط إلى الخلافات الإيديولوجية وتمظهراتها السياسية التي لها ما يبررها في جميع الأحوال، بل إلى أشياء أخرى لا مجال للتفصيل فيها في تحليلنا. ومع ذلك لا بد من الإشارة إلى أن هذه الأشياء الأخرى التي لها ارتباط ضمني بالنظام المخزني تلعب دورا محوريا في كبح النضالات الجماهيرية الكاسحة على أكثر من صعيد.

ولحسن حظ الحركة التقدمية الديمقراطية المغربية أن فرزا عميقا حصل داخلها، مع العلم أنه كان يجب أن يحصل منذ أمد بعيد: ثمة قوى تقدمية تمخزنت بصورة واضحة لا غبار عليها، ولا مجال بعد اليوم لإدخالها في التحليل، وثمة أخرى انشقت عن بعضها واتجهت نحو المجهول والعدم، وثمة قوى أخرى اندمجت في بعضها وتشبثت بانتمائها للحركة التقدمية الديمقراطية نظرا لامتلاكها لبعض الإطارات الجماهيرية، ولكنها لا تمتلك بوصلة تقدمية ديمقراطية واضحة المعالم.

وهذا معناه أن الحركة التقدمية الديمقراطية المغربية اليوم أمام لحظة تاريخية مفصلية، فإما أن تكون، وإما أن لا تكون.

منذ 1956 إلى اليوم لم تتمكن الحركة التقدمية الديمقراطية المغربية من أو لم ترغب في صياغة برنامج حد أدنى تقدمي ديمقراطي واضح المعالم للمستقبل المنظور من أجل بوصلة النضال في اتجاه يحمي الطبقات الشعبية من الهجوم المخزني على مختلف المكتسبات الهامة المحققة، ويحقق مطالب أخرى ملحة سياسيا واجتماعيا وحقوقيا. لقد استمرت تناضل وفق ما يفرضه العنف الطبقي عليها، وليس وفق ما تريد فرضه بهدوء وروية في الأمد المنظور.

ولأنها عجزت عن ذلك، أو لم ترغب فيه، فقد وصلت إلى حافة الانهيار في ظل التغول المخزني الذي انتقل إلى الليبرالية المتوحشة من موقع تبعي متناغما في ذلك مع ما يجري على الصعيد العالمي.

أمام هذا الوضع الكارثي أصبحت الحركة التقدمية الديمقراطية المغربية وكأنها مكبلة تجاه ما يجري أمامها: هرولة متسارعة نحو الخوصصة وتسليع الخدمات بما في ذلك الصحة والتعليم، السعي الحثيث نحو سن قانون تكبيلي للإضراب، السعي الحثيث نحو سن قوانين مجحفة جديدة للتقاعد، إطلاق العنان للمقاولة من الباطن في كل المرافق الاقتصادية والاجتماعية بغاية الإمعان في تفكيك الطبقة العاملة وتدمير مكتسباتها، وشل مقومات مقاومتها...

على الحركة التقدمية الديمقراطية المغربية إذن، وهي التي استهدفت بمختلف الطرق طيلة تاريخها، أن تعي اليوم أنها هي المستهدفة أولا وأخيرا. ذلك لأن انهيارها يعني انهيار كل شيء. وعليها تبعا لذلك أن تدرك أن جوهر كينونتها يكمن في استقلالية قرارها. إنها حين وجدت في الصراع الطبقي بالمغرب وفعلت فيه بما امتلكته من إمكانيات، قدمت من التضحيات ما لا طاقة لها ولمناضليها به. إنها حين وجدت، لم يوجدها أحد. لقد أوجدت ذاتها بذاتها وسط العمال والكادحين لتكون ولتستمر بشعلتها التقدمية المتقدة. وعليه، فلكي تستعيد ذاتها رقما صعبا في معادلة الصراع الطبقي، يجب عليها أن تصوغ برنامجها المتكامل، من جهة من أجل تثبيت أركان كينونتها المهددة، ومن جهة من أجل وضع حد للنزيف المهول للمكتسبات.

حركة 20 فبراير «الشعب يريد....»: قراءة في الشعار والدروس

يوسف احا

في صباح ممطر يوم الأحد 20 فبراير من سنة 2011، حجت الجماهير الشعبية إلى الساحات والميادين في جل مناطق البلاد من مدن وقرى ومداشر، واحتشدت بقيادة شباب حالم بالتغيير وحامل لآمال عموم الشعب المغربي، وصدحت حناجرهم/هن بشعارات تطالب بالحقوق المشروعة، وتفضح شعارات الدولة المخزنية التي تتغنى بها من قبل السلم والاستقرار الاجتماعي والإنصاف والمصالحة والتنمية البشرية...

بالفعل، قد تكون صحوة الشعب المغربي والإرادة في التغير وتكسير جدار الخوف والتضييق متأثرة باندلاع السيرورات الثورية بالمنطقة العربية والمغاربية آنذاك، لكن يبقى تغول الفساد والاستبداد بمفاصل الدولة وإغلاق المجال السياسي واتساع دائرة الفقر والهشاشة والحكرة... أحد الدوافع المباشرة لخروج الشباب/ات سلميا يوم 20 فبراير 2011، حيث استنفرت الدولة كل أجهزتها العلنية والسرية لإفشال الأشكال النضالية التي أعادت الاحتجاج إلى الشارع، لكن عزيمة الشباب/ات والشعب المغربي وقواه المناضلة المناصرة والداعمة للحركة بعثرت أوراق المخزن الذي عمل جاهدا بعد انتهاء الأشكال النضالية للحركة على نشر الفوضى والتخريب، تقريبا بجميع المناطق، مستعملا كل أدواته الممكنة لترهيب الشعب المغربي وتسييد اللاستقرار الأمني في ظل حركة 20 فبراير.

وبالطبع، لم ينجح المخزن في كبح احتجاجات الحركة اعتبارا أن الحلم قد يصبح حقيقة في القطع مع البنية القائمة مصدر القلق لمستقبل البلاد. ويعتبر تبني حركة 20 فبراير المجيدة لشعار «الشعب يريد التغيير»، ليس بالمصادفة بالنظر لتأزم الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يشهدها المغرب، والتي لازالت قائمة، بل تزيد تأزما. (لنا عودة للتفاصيل لاحقا).

والسؤال الذي يطرح هنا، أي تغيير يريده الشعب؟

طبعا الجواب المباشر هو تغيير البنية أو البنيات المسؤولة المباشرة عن تأزيم الأوضاع، لكن حركة 20 فبراير ستجد نفسها أمام شعار عام، كل طرف يؤوله حسب تصوراته السياسية واستراتيجيته في مسلسل التغيير، فهناك من وضع له سقف الملكية البرلمانية في عموميتها، في محاولة لجر الحركة إلى التوافق عليه، وطرف آخر نادى بمنح الكلمة الأولى والأخيرة و التامة للشعب المغربي في حالة قلب موازين القوى لصالحه دون تحديد أي أفق آني للحركة حفاظا عن وحدتها من أجل ضمان قوتها واستمراريتها، والبعض الآخر لم يدل بدلوه وارتكن لمراقبة التطورات التي قد يستفيد منها مستقبلا.

أكيد، فقوة حركة 20 فبراير تكمن في اختلاف المشارب والمرجعيات للأطياف السياسية المنخرطة فيها، أو بالأحرى الداعمة لها، في نفس الوقت إحدى نقط ضعفها تجلت في عجزها عن تقديم تصور واضح لمعالم التغيير يستجيب لتطلعات الشعب المغربي، لاسيما وأنه وضع مصيره بين أيادي الحركة بعد أن فقد الثقة من الأحزاب «التاريخية» المحسوبة على الخط النضالي الجماهيري قبل ان تستبدل جلبابها وتخدعه عبر تدجينها وإقبار رصيدها من طرف النظام.

إن كان شعار «الشعب يريد التغيير» يوحي بالعمومية ، ولم يتم التوافق حوله انطلاقا مما ورد أعلاه، سنجد في طياته مطالب تصنف كالجزء من الكل: «الشعب يريد إسقاط الفساد والاستبداد» و«حرية، كرامة، عدالة اجتماعية»، فهذان الشعاران واضحان، ويعكسان واقع البلاد في تلك المرحلة وما قبلها، وكل الدوافع تؤكد ذلك، ونعلم جيدا العلاقة بين الفساد والاستبداد، فالثاني يحمي الأول، بالمقابل الأول يزكي الثاني ويغذيه، وهما وجهان لعملة النظام بأهداف ومصالح مشتركة تدوس فوق جثمان الفئات الشعبية المتضررة المكتوية بنيران لهيب الفاسدين والمستبدين، وبالتالي فإسقاطهما، كما رأت ذلك الحركة، هو ضرورة حتمية لفتح الأبواب على مصراعيها نحو تحديد طبيعة التغيير المنشود.

إن المطالبة بـ«الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية» يعتبر الإجابة الدقيقة التي خولت لحركة 20 فبراير واقعية مطالبها، تمكنت من خلالها ربح رهان الاستفتاء الشعبي واحتضانها. ولعل المسيرات الضخمة بآلاف المشاركين/ات والاعتصامات وباقي الأشكال الأخرى... دليل على أنها ألقت بيدها على رأس رمح الضارب الذي قد يزعزع مصالح الفساد والاستبداد ويعبد الطريق نحو التغيير المطلوب.

من جهة أخرى، لا يمكن التمييز بين الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية لأنها متكاملة وجدلية فيما بينها، وكل مطلب يصب في الآخر، وتحقيقها سيتطلب رفع الجهود لتقوية صفوف الحركة وقواها المناضلة، وتكثيف الالتحام بالشعب وهمومه، لذا فالمناداة بالحرية نتيجة موضوعية لما قبل 2011، فللعودة إلى سنة 2004 وانتفاضة الحسيمة وما تلاها من قمع أهوج، اعتقالات واختطافات في صفوف المطالبين بحقوقهم ضحايا الزلزال الذي ضرب المنطقة تلك الفترة، وساهم في تعميق العزلة المفروضة على منطقة الريف عموما، والهجوم المتكرر على نضالات الحركة الطلابية واعتقالات وتعذيب ثم محاكمات صورية استهدفت الطلبة، أبرزها مجموعة مراكش 2008، والكل يتذكر اعتقالات فاتح ماي2007 في ضرب صارخ للحريات، والمضايقات اليومية التي يتعرض لها حاملو الأقلام المستقلة، وبالطبع هذه أمثلة للذكر وليس للحصر، وبالتالي سيستشعر الشعب المغربي حجم معاناته مع جحيم التضييق والاختناق بالرغم من مناورات طي صفحة الماضي، وما إلى ذلك من انكشاف ديمقراطية الواجهة المخزنية.

موازاة مع هذا ستصطدم الفئات الشعبية بالهشاشة والفقر وارتفاع نسب البطالة والزحف على المكتسبات الاجتماعية العمومية، كالصحة والتعليم عبر خوصصتهما وجعلهما تحت رحمة الاحتكاريين الرأسماليين، وتقلبات السوق، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، وتأثيرها المباشر على الاقتصاد المغربي التبعي للرأسمالية، والهجوم على أبسط شروط العيش الكريم، مما استدعى في تلك المرحلة مقاومة شعبية، مع ظهور حركات متنوعة للدفاع عن الحق في السكن ضد التشريد بالمدن الكبرى (النضالات القوية بالبيضاء)، ناهيك عن الصيغ النضالية لمواجهة موجة الغلاء وضرب القدرة الشرائية منذ سنة 2005 وصولا لسنة 2011 مع حركة 20فبراير، ليعبر الشعب المغربي عن رغبته الملحة في تحقيق الحرية والعدالة والحفاظ على كرامته في وطن لا يستفيد من ثرواته، هذا سيرشدنا وبلا شك أن الجمع بين الثروة والسلطة وتعميق الفوارق الطبقية مع التضحية بالطبقات الوسطى وتفقيرها جراء سياسات تستهدفها، ومعها الطبقات الفقيرة من طلبة وعمال وحرفيين وفلاحين صغار ... الشيء الذي أرخي بظلاله على اتساع خريطة الفقر بالمغرب، واستفراد أقلية بالحياة السياسية والاقتصادية، وتحكمها في مصير الأغلبية المسحوقة، مما سيطرح شعار العدالة الاجتماعية واعتباره ضمن شعارات حركة 20 فبراير.«حرية، كرامة، عدالة اجتماعية»

• من دروس حركة 20فبراير:

دون شك، إن أي متتبع للشأن السياسي ستتكون لديه نظرة لتقييم مسار الحركة سواء فرديا أو جماعيا ومن زوايا مختلفة، لكن ما يهمنا هنا هو استخلاص الدروس التي قد تنير الطريق للمستقبل، ويمكن أن نذكر أهمها بتركيز:

– تبقى الحاضنة الشعبية والجماهيرية لكل حركة أو أي مبادرة نضالية الركيزة الأساسية في قوتها وضمان استمراريتها؛

– روح حركة 20 فبراير ساهمت في تفجير حراكات اجتماعية كحراك الريف2017 وزاكورة ودمنات والحراك التعليمي 2023؛

– الوحدة النضالية والميدانية سبيل تحرر الشعب من قبضة المخزن ومصدر التحدي والشجاعة المطلوبة؛

– تحييد الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء من الصراع إبان حركة 20فبراير ساهم في تعجيل فتورها، وبالتالي إن التحاق الطبقة العاملة وكل المنتجين للثروة بالنضال الشعبي يعطي نفسا أطول وضغطا أكثر لطرق أبواب التغيير الديمقراطي والتحرر الوطني.

راهن نضال الشعب المغربي ودور اليسار المناضل

كريم لحسن

إن المسار الذي يتبعه الاقتصاد المغربي والطبقة السياسية التي تقوده أدخله في نفق الأزمة الرأسمالية النيوليبيرلية البنيوية، وإن ما تقدمه هذه الطبقة السياسية من تقارير وتوقعات وأرقام ومؤشرات إيجابية بناء على معطيات وتقارير المؤسسات الامبريالية تسعى من خلاله إلى طمأنة الشعب بكون الاقتصاد يتجه نحو منحى إيجابي، وإن نسب التضخم والعجز هي في منحى تنازلي إيجابي، وأيضا إلى تبرير صحة خطها السياسي والاقتصادي. وإن ما رسمته من أفق انتظار هو في طور التحقق ويتكرس هذا الخطاب عبر مؤسسات الدولة الرسمية وأجهزتها التي تشيد به وتدافع عن سدادة برنامجها الذي هو في الأصل ليس إلا البرنامج العالمي للنيوليبرالية التي تفرضه على الشعوب ودول الجنوب ومنها الدولة المخزنية مستغلة الفساد الاقتصادي والسياسي الذي ينخر دواليب الدولة وما يتكرس عنه من تفقير وتخلف واستبداد من أجل إصلاح وإنقاذ النظام المخزني وضمان استمراريته. بينما في واقع الأمر فالمعطيات على أرض الواقع مختلفة تماما مما يروج لهذا الاقتصاد التبعي المنهك بالديون والغارق في أزمة عميقة وما ينتج عنها من آثار وخيمة لهذا التوجه الذي يسير تحت قبضة الرأسمال النيوليبيرالي المتوحش بكوارثه الاجتماعية والبيئية، حيث نسبة البطالة وصلت إلى مستويات عالية في صفوف الشباب وباقي الفئات الأخرى، تضاف لنسبة كبيرة من العمال المسرحين والذين فقدوا عملهم بفعل التسريح الجماعي الناجم عن إفلاس الشركات وإغلاق العديد منها، وأيضا ناتج عن الإصلاحات الهيكلية التي انصاعت لها الدولة بإخراج قانون الإضراب الجديد ومدونة الشغل التي تتسم بالمرونة المطلقة لفائدة الباطرونا، وأيضا بتخلي الدولة عن القطاعات العمومية وتفويتها إلى القطاع الخاص وتحرير المواد المدعمة الأساسية وتصفية صندوق الموازنة، حيث تحررت الدولة من كل شيء وأصبحت لا تنتج أي شيء للمواطن، بل تحولت إلى راعية وحامية للأوليغارشيا المهيمنة بموجب الإصلاحات الهيكلية والإدارية وأصبحت قوة منظمة للهيمنة بحكم العلاقة السائدة بين الطبقة المهيمنة من جهة والدولة من جهة أخرى في سياق التحولات الأساسية الاقتصادية والاجتماعية فصار جزءا من الصراع الطبقي، تقوم بإنتاج الوظائف التي تسمح بإعادة السيطرة حفاظا على سيادة استراتيجية البرامج النيوليبيرالية في كل شيء.

وعبر هذا المسار الرأسمالي الذي يحمل في أحشائه الكوارث الاجتماعية التي تتكرس بشكل مستمر وسط مختلف فئات الشعب المغربي، وفي غياب الحلول والبدائل لهذه المشاكل، تتصاعد نضالات جماهيرية وعمالية على نحو دائم ومستمر، لأن المسار الاقتصادي المتأزم يفرز الأزمات مما جعل هذه النضالات تتوسع وتتعاظم بحسب حجم الأضرار التي يخلفها هذا الوضع المتأزم والمسار المتوحش للرأسمال، حيث ارتفعت وثيرة نضال الشعب المغربي بشكل تصاعدي لأن بؤر الاحتجاجات اتسعت على نطاق واسع رغم سياسة التضليل التي تمارسها الدولة عبر أجهزتها الإيديولوجية والقمعية خدمة للرأسمال الإمبريالي والأوليغارشيا المحلية، وبهذه الخدمة فالدولة تعمل على توطيد الاستغلال والهيمنة على اعتبار أن الأغنياء هم من ينتجون التنمية والثروة لذا يجب حمايتهم ودعمهم بتقديم التسهيلات الاستثمارية وتخفيض الضرائب وتخفيض أجور الطبقة العاملة التي تنتج أكثر مما كانت تنتجه سابقا. وانصب اهتمام الدولة أيضا على التصدير على حساب السوق الداخلي وسد الحاجيات عملا بتوجيهات المؤسسات الامبريالية التي تدعو لتحسين أداء التصدير وخفض سعر الصرف، وهو ما نتج عنه ارتفاع تكلفة الإنتاج وغلاء تكلفة السلع المستوردة، وهذه الاستراتيجية التجارية الجديدة أدت إلى تعميق الأزمة الاجتماعية، وأصبحت تهدد السيادة الغذائية والمائية للدولة، وفي سيرورة الأزمة المتعاقبة البيئية(الجفاف) التي أثرت بشكل كبير على القطاع الفلاحي وعلى إنتاجاته، ازدادت حركية نضالية الشعب المغربي (فلاحين عمال عاطلين كادحين...)وأصبحت الاحتجاجات والمطالب تعم كل مكان، ومع توسع انتشار البطالة والفقر أصبحت مقولة التنمية ومجهودات الدولة لانتشال الفقراء من براثن الفقر من أهداف الدولة الاجتماعية مجرد خرافة قياسا بالواقع المعاش.

إن هذه النضالات التي تخوضها الجماهير الشعبية والكادحين في المطالبة بحقهم في الماء والصحة والتعليم والشغل والتنمية تتزايد وتيرتها يوما عن يوم أمام الهجوم الرأسمالي الذي تدعمه الدولة، وهكذا تغير خطاب الدولة عبر الإجراءات القانونية والإدارية التي تعمل عبرها على تكريس أوضاع استثنائية بنزع الأراضي السلالية وأراضي الجموع (في الغرب وفي الجنوب«أكال») حيث وزعت الدولة في الماضي الأراضي على الفلاحين وتقوم الآن بنزعها منهم بتفويتها في إطار التوسع المالي الاستثماري وإعادة هيكلة المجال الترابي بهدم الدور السكنية وتهجير سكانها دون توفير الحلول والبدائل.

ومن ناحية أخرى تخوض الطبقة العاملة العديد من المعارك الاحتجاجية والاعتصامات دفاعا عن حقها في الشغل وحقوقها ولما آلت إليه أوضاع الطبقة العاملة المزرية والهشة نتيجة سياسة الدولة التي منحت الباطرونا حق التصرف في مجال التشغيل خارج الضوابط الأخلاقية بتشريد العديد من العمال، وإخضاع العمل تحت عقود الإذعان. وكل هذا تم بتجريد الطبقة العاملة من حقها في الدفاع عن أوضاعها ومطالبها (قانون الإضراب ومدونة الشغل) وانبثقت من هذه الأوضاع بؤر احتجاجية اجتماعية في غياب تام لإرادة الدولة بتسويتها أو إيجاد الحلول مما زاد في تعقيد المشهد الاحتجاجي ويزداد قتامة بطبيعة الأوضاع التي تدهورت إلى مستوى القهر وبوتيرة متسارعة، وعلى هذه الايقاعات الاحتجاجية والمنتشرة في كل مكان أصبح قدر الدولة يغلي بفعل تزايد الضغط الذي يوشك على انفجارها.

وبمقابل هذا المشهد الاجتماعي المأزوم هناك مشهد أكثر بؤسا يتجلى في النقابات التي أصبحت أكثر عزلة، أما الهجوم الرأسمالي عليها فهي تعيش بفعله تخبطا وضعفا في طرحها الكفاحي النضالي، واستسلمت للإصلاح وللرأسمال وأصبحت تراهن على البعد الاجتماعي للإصلاح فقط والذي تروجه الدولة، وبهذا الجنوح تحولت الحركة النقابية في ظل قيادة بيروقراطية متعفنة تعمل على تدجين الطبقة العاملة وتعريضها للاستغلال وتجاورت مع النخبة السياسية وأحزابها وأصبحت منسجمة ومتفقة في الجوهر على نفس السياسات النيوليبيرالية.

إن هذه الوضعية السياسية والاقتصادية المتردية التي تعيشها الطبقة العاملة والجماهير الشعبية وعموم الكادحين التي تدفعها إلى الاحتجاج وتنظيم نفسها تبشر بوعي جنيني في طور التطور وفي غياب الأداة السياسية التي يمكن ان تتلقف هذه النضالات الشعبية ضمن سيرورة النضال الذاتي والمحلي يبقى أفقها محدودا ما لم تجد سندا يدفع هذا النضال إلى الأمام مما يتوجب على المناضلين النقابيين والشيوعيين والوطنيين إلى الالتفاف والعمل على قيادة هذه الأشكال النضالية للإجابة على السؤال الأساسي: أين هو اليسار؟

والجواب عنه لا يتحقق إلا حينما يتحرك هذا اليسار لملء مجال الصراع، لأن النضالات الشعبية هي مقدمة لبناء القوة الجماهيرية التي يسعى إليها اليسار من أجل تعديل كفة ميزان القوة والسير قدما نحو الهدف المنشود إلى الاشتراكية، لكن هذا الهدف لا يمكن أن يتحقق إلا ببناء يسار قوي على قاعدة ومبدا الوحدة والوضوح السياسي والأيديولوجي والتنظيمي شرط لقيادة هذه النضالات الجماهيرية بوعي تام وتحديد مسار الصراع لكي لا ينساق وراء مزاج الجماهير، والوضوح أيضا يقي من الانحرافات والأخطار، ويسمح بطرح التكتيكات ودون ضياع الوقت في التحليل ورسم الخطط وهذا يحتاج إلى جهد مضن يتمثل في الوحدة في العمل من أجل بناء يسار اشتراكي مناضل على طريق بناء حزب الطبقة العاملة القوة الكفيلة لتحقيق النصر الثوري، لأن العدو الطبقي منظم بشكل كبير وقوي ومتكتل ويملك الآليات التي تجعل منه قوة مسيطرة. وعلى اليسار أن يكون منظما وموحدا لبناء تنظيم قوي وديمقراطي يعكس تجارب المناضلين في مختلف المنظمات تفرضها الضرورة، ويعتبر هذا التنظيم الثوري مهمة عاجلة للإجابة عن ما العمل؟ وللانتقال إلى هذه الخطوة على اليسار ألا يرتبط بدوائر اليسار الإصلاحي والمتشبع بالأفكار الإصلاحية التي تغمر برنامجه السياسي، لأن استراتيجية اليسار الإصلاحي هي الوصول إلى المشاركة في السلطة السياسية والعمل على إحداث التغيير من داخل مؤسسات الدولة الرأسمالية، فالتغيير من وجهة نظر اليسار الإصلاحي هي عمل جزئي وتدرجي سلمي وهذا يتناقض مع مفهوم التغيير الثوري لأن الثورة ليست عملا جزئيا بل هي عمل تحرير شامل وكلي. وبتحديد المواقف السياسية القاطعة والحاسمة وفق خطه السياسي والإيديولوجي والتنظيمي (اليسار المناضل) يستطيع أن يتغلب على خلافاته باستيعاب الواقع الذي تعمل النيوليبيرالية على بعثرته وتدميره من أجل ضمان استمرارها.

إن الحركات النضالية والاحتجاجية من أجل التغيير الآن هي قوة يقودها الشباب الذين يتطلعون إلى تحقيق طموحاتهم المتمثلة في الحرية والديمقراطية والمساواة والسلم، لأنهم يشعرون بقلق بالغ وأن مستقبلهم غامض فهم يرفضون الفساد والفقر والقمع... إلا أنهم غير مسيسين بما فيه الكفاية ولهذا يتوجب على اليسار أن يقوم بهذه المهام من أجل قيادة هذه النضالات بكونه أكثر قدرة على التأثير في الأحداث والسير بها إلى أهدافها، لأن التجارب النضالية والكفاحية سواء كانت حركة شعبية جماهيرية أو عمالية لا يمكنها أن تحقق النصر الثوري دون حزب ثوري مركزي ومنضبط يرتكز على القوة الجماهيرية وعلى المركزية الديمقراطية المبنية على حرية النقاش الديمقراطي ووحدة العمل وبالتماسك الداخلي الذي يقيه الانقسامات مما يعطي الحزب قوة وصمودا في خوض الصراع الذي لا يتوقف في التنظيم بفضح الانتهازية اليمينية التي تعمل على مراجعة الأسس الماركسية تحت ذريعة التحديث وأيضا ضد الاتجاهات اليسارية التي تقفز على التنظيم وتسقط في الدوغمائية المتكلسة، وهذا هو مفهوم الحزب عند لينين «فهو الجهاز العصبي للطبقة العاملة وعقلها».

أما القول السخيف الذي يردده الببغائيون أن على اليسار أن يجدد نفسه ويتطور وفق الواقع، فهو ينم عن اعتقاد خرافي للدولة الرأسمالية وتعبير سخيف في حق الماركسية. فالنيو ليبيرالية تعمل على تدمير كل ما يرتبط بالاشتراكية بدءا بالثقافة والهوية والاقتصاد والسياسة وهذا دليل على صحة النظرية الماركسية ودليل آخر على ما حلله لينين بكون الرأسمالية تنحو نحو الإمبريالية كمرحلة عليا.

فمهمة اليسار هي بناء الجبهات والتكتلات والعمل على تحريكها، لأن أزمة الرأسمالية لا يمكن أن تستمر لوقت طويل، فنهايتها تتحقق بالاشتراكية التي تتولد عن أزمتها، فمن الضروري تهييئ شروط التغيير الجذري والثوري، وعليه أن يتعلم من التجارب السابقة حتى يتفادى أخطاء ثورات الربيع العربي. فالحزب الذي يخشى الذهاب نحو الاشتراكية لا يستطيع إنجاز الثورة.

الشهيد حسن نصر الله: صدى المقاومة الذي لا يخبو..

أبو علي بلمزيان

رحل حسن نصر الله، الرجل الذي تجاوز حدود الطوائف والمذاهب، والذي لم يكن مجرد زعيم لحزب، بل كان رمزا لقضية، وصوتا للمظلومين، وأيقونة للمقاومة التي كسر بها هيبة العدو وأعاد للأمة كرامتها المسلوبة. لم يكن قائدا تقليديا، بل كان ظاهرة، كاريزما تحلق فوق الانقسامات، خطابا نافذا يخترق القلوب قبل الآذان، ونموذجا في التواصل السياسي والإعلامي جعل خصومه قبل أنصاره يقفون إجلالا لمهارته في القيادة والتأثير.

كان صوته الجهوري زلزالا يهز الأرض تحت أقدام الصهاينة، وإيقاعا وطنيا يردده الأحرار في كل ساحة مواجهة. لم يكن مجرد خطيب، بل كان سيد المنابر، تتدفق كلماته كالسيل الجارف، فتسري في دماء المقاومين وتشد من عزائمهم. لم يكن صوته شعارا أجوف، بل وعدا مقرونا بالفعل، كل جملة نطق بها كانت تترجم في الميدان، وكل تهديد أطلقه صار حقيقة أرعبت الاحتلال وأربكت حساباته.

كشف الوجه الحقيقي للإخوانية السياسية التي تاجرت بالمقاومة ثم تآمرت عليها، ووضع النقاط على الحروف في زمن الالتباس. لم يهادن ولم يناور، بل عرّى تحالفاتهم العلنية والسرية، وفضح من باعوا فلسطين في أسواق المصالح والصفقات، وأثبت أن المقاومة الحقيقية لا تعرف المساومة، وأن الميدان وحده هو الفيصل بين الشعارات الفارغة والالتزام الصادق.

كان عنوانًا لمحور المقاومة، وأحد أركانه الثابتة، صنع المعادلات الكبرى في مواجهة العدو، وقلب موازين القوى، وفرض على الصهاينة واقعًا لم يحلموا به يومًا: أن زمن انتصاراتهم قد ولى، وأن زمن المقاومة هو الحقيقة التي لا يمكن تجاوزها. كانت كل مواجهة بصمته فيها درسًا لن ينساه العدو، من تحرير الجنوب إلى انتصارات غزة، ومن كسر هيبة الجيش الذي لا يُقهر إلى فرض معادلة الردع التي جعلت الاحتلال يفكر ألف مرة قبل أي مغامرة جديدة.

لم يكن محصورًا في طائفة، ولم يكن صوته يقتصر على جمهور بعينه، بل كان يخاطب الأحرار أينما كانوا، ويدعو إلى تحالفات لا تقف عند حدود المذهب، بل تمتد إلى كل من يرفض الهيمنة والاستعمار والصهيونية. لم تكن كلمته «الأحرار» مجرد لفظ، بل كانت عقيدة، نهجًا في السياسة والنضال، إيمانًا بأن المعركة تتجاوز الإيديولوجيات الضيقة، وأن العدو الحقيقي هو كل من يقف في وجه إرادة الشعوب الحرة.

رحل حسن نصر الله، لكنه لم يمت، فصوته لا يزال صداه يتردد، واسمه لا يزال كابوسًا في وجدان المحتل، وإرثه لا يزال حيًا في كل جبهة تقاوم. خسارته ليست للشيعة ولا لمحور المقاومة وحدهم، بل لكل من آمن بأن العالم ليس مكانًا يصلح للعيش تحت هيمنة الطغاة، لكل من رأى فيه نموذج القائد الصلب الذي لم ينحنِ ولم يساوم، لكل من أدرك أن الرجال العظام يرحلون لكن سيرتَهم تبقى نبراسًا يضيء درب المستمرين في المواجهة.

سلام عليه يوم حمل الراية، ويوم نادى بالكرامة، ويوم صنع الانتصارات. وسلام على من تبقى من الأحرار الذين سيكملون الطريق بنفس العزم والإيمان، حتى يتحقق الوعد، ويُكسر القيد، وتتحرر الأرض.

« رحل حسن نصر الله، لكنه لم يمت، فصوته لا يزال صداه يتردد، واسمه لا يزال كابوسًا في وجدان المحتل، وإرثه لا يزال حيًا في كل جبهة تقاوم. خسارته ليست للشيعة ولا لمحور المقاومة وحدهم، بل لكل من آمن بأن العالم ليس مكانًا يصلح للعيش تحت هيمنة الطغاة، لكل من رأى فيه نموذج القائد الصلب الذي لم ينحنِ ولم يساوم، لكل من أدرك أن الرجال العظام يرحلون لكن سيرتهم تبقى نبراسًا يضيء درب المستمرين في المواجهة.

قطاع النسيج في المغرب ووضعية النساء العاملات ونضالهن ضد الرأسمالية والاستغلال

حياة بعنو

نبذة تاريخية مركزة عن قطاع النسيج في المغرب:

من يتتبع تاريخ قطاع النسيج في المغرب يجد أنه ليس قطاعا حديثا، بل يعود إلى قرون مضت، حيث كان الحرفيون المغاربة في المدن العتيقة مثل فاس، ومراكش، والرباط ينتجون الأقمشة والصناعات النسيجية التقليدية مثل «الجلابة»، «القفطان»، و«البزيوي» باستخدام تقنيات يدوية وأدوات تقليدية في ورشات النسيج التي كانت تعتمد على الإنتاج المحلي للصوف والقطن والحرير. وخلال الحقبة الاستعمارية ومع إدخال التقنيات الآلية انتقل القطاع من الصناعة التقليدية إلى الصناعة الحديثة، لكن الإنتاج بقي في هذه الفترة موجها نحو الأسواق الداخلية ولم يرق إلى المنافسة على المستوى الدولي. وبعد الاستقلال الشكلي وحتى حدود الثمانينات من القرن الماضي سعت الدولة إلى تعزيز التصنيع كجزء من استراتيجيتها التنموية، فهرعت إلى إنشاء بعض الوحدات الصناعية الكبرى في قطاع النسيج خاصة في الدار البيضاء وطنجة وبدأ التركيز على التصدير خارج الحدود، لكن حتى هذا التاريخ تميز الإنتاج بمحدوديته مقارنة مع الدول المنافسة. ومع تبني المغرب لسياسات الانفتاح الاقتصادي في الثمانينات والتسعينات، عرف القطاع طفرة كبيرة انتقلت معها البلاد إلى واحدة من الموردين الأساسيين للنسيج والملابس للأسواق الأوروبية. ساعدها في ذلك عاملان أساسيان: رخص اليد العاملة وتوقيعها لاتفاقيات التبادل الحر. إلا أن الحال لم يبق على ما هو عليه، حيث ستظهر تحديات كبيرة في قطاع النسيج بسبب المنافسة الشرسة للصين ودول جنوب آسيا وتوفيرها لمنتجات أقل تكلفة من التكلفة المحلية. وهو الأمر الذي سيدفع بالدولة إلى تحسين جودة الإنتاج والتوجه نحو المنتوجات ذات القيمة المضافة. وخلال العقد الأخير خصوصا بعد سنة 2000 راهن المغرب على تعزيز تنافسية قطاع النسيج من خلال استراتيجيات مثل «مخطط التسريع الصناعي»، الذي يهدف إلى جعل الصناعة النسيجية أكثر حداثة وابتكارًا. كما تم التركيز على تطوير «الأزياء المستدامة» والمنتجات الإيكولوجية لمواكبة المعايير البيئية الدولية.. ويضم القطاع حوالي 1،630 شركة، ويوفر فرص عمل لحوالي 190 ألف شخص، ما يمثل 22% من إجمالي العمالة في الصناعة. كما يساهم بنسبة 15% من الناتج المحلي الإجمالي الصناعي، ويمثل 11% من الصادرات الوطنية.

أهم مراكز النسيج بالمغرب:

• تعتبر الدار البيضاء أكبر تجمع للقطاع حيث تضم أكبر عدد من العاملات في النسيج، خاصة في مناطق عين السبع، الحي المحمدي، وسيدي البرنوصي. تنتشر فيها شركات كبرى ومصانع صغيرة، وبها تتمركز نقابات قوية رغم التضييق. ورغم كونها أكبر مدينة صناعية في المغرب، فقد بدأت بعض وحدات الإنتاج تغلق أبوابها بسبب المنافسة الآسيوية، خاصة من الصين وتركيا. وتعرف المدينة انتشارا واسعا للمصانع الصغيرة غير المهيكلة، التي تستغل العمال والعاملات دون احترام الحد الأدنى للأجور أو شروط العمل اللائقة.

• تعد طنجة ثاني أهم مدينة من حيث التشغيل في النسيج، خاصة في المنطقة الحرة والمناطق الصناعية الكبرى مثل مجمع ملوسة. وهي كذلك مركز للتصدير. بدأ تطورها في مجال النسيج مع الاستعمار الاسباني حيث ظهرت أولى الوحدات الصناعية الحديثة. وكانت انطلاقة المدينة الكبرى مع سياسة الانفتاح الاقتصادي خاصة بعد إنشاء المنطقة الحرة بطنجة. وتعرف المدينة احتجاجات دورية، لكنها تعاني من ضعف التغطية النقابية بسبب انتشار المصانع غير القانونية. وقد شهدت العديد من الكوارث بسبب ضعف شروط السلامة، أبرزها فاجعة أحد المصانع بطنجة سنة 2021، حيث لقي 28 شخصًا حتفهم بسبب غرق وحدة إنتاج غير قانونية.

• فاس ومكناس: كانت فاس تاريخيًا من مراكز النسيج، لكن الصناعة تراجعت وأصبحت تقتصر على الورشات الصغرى. كذلك الشأن بالنسبة لمكناس التي تشهد ظروفا شبيهة، حيث لم تتطور فيها صناعات كبرى كما هو الحال في طنجة والبيضاء ففي كلتا المدينتين هناك تراجع للدور الصناعي. ومنذ التسعينيات، عرف قطاع النسيج في مكناس تراجعًا بسبب ضعف الاستثمار الصناعي، مما أدى إلى إغلاق العديد من الوحدات الصناعية. اليوم، يظل القطاع محدودًا مقارنة بالمدن الأخرى، حيث يقتصر على بعض الوحدات الصغيرة التي تعمل في الإنتاج التقليدي أو في ورشات فرعية للصناعات الكبرى.

• تشتهر مراكش بالنسيج التقليدي أكثر من التصنيع الحديث، مما يجعل العاملات في هذا المجال أكثر ارتباطا بالتعاونيات الحرفية بدل النقابات.

مدن أخرى: تضم القنيطرة، سلا، خريبكة بعض الوحدات الصناعية، لكنها ليست مراكز رئيسية. كما نجد في آسفي والجديدة وحدات إنتاج صغيرة لكنها غير مؤثرة على المستوى الوطني.

عاملات النسيج في المغرب أوضاع هشة ومعاناة يومية:

يشغّل القطاع آلاف النساء اللواتي يعملن في ظروف قاسية وغير مستقرة واستغلال كبير، سواء من حيث الأجور الزهيدة، أو ساعات العمل الطويلة، أو غياب الحماية الاجتماعية والصحية. وتبدأ معاناة العاملات قبل الولوج إلى المعمل، حيث تواجهن تحديات كبيرة في التنقل من وإلى أماكن العمل، فهن يُنقلن في حافلات مكتظة أو يعتمدن على وسائل نقل غير آمنة. هذا الأمر يعرضهن لخطر الحوادث والإرهاق اليومي، خاصة أن العديد منهن يقطعن مسافات طويلة للوصول إلى المعامل. وقد وقعت حوادث سير مأساوية راح ضحيتها العديد من العاملات بسبب ظروف النقل السيئة. وبعد مباشرة العمل يتم ذلك في أماكن مكتظة تفتقر للتهوية الجيدة وظروف السلامة الصحية. وغالبًا ما تتجاوز ساعات العمل الحد القانوني دون تعويضات عن الساعات الإضافية، بينما تبقى الأجور أقل بكثير من الحد الأدنى المنصوص عليه في القوانين الشغلية خصوصا في وحدات الإنتاج الصغرى غير المهيكلة.

وفي كثير من الحالات، لا يتم احترام الحد الأدنى من الحقوق التي ينص عليها قانون الشغل المغربي حيث تتعرض العديد من العاملات إلى الضغط النفسي والجسدي بسبب كثافة الإنتاج وطول ساعات العمل (أكثر من 10 ساعات يوميا أحيانا)، إذ يُفرض عليهن تحقيق أهداف إنتاجية عالية في وقت محدود. إضافة إلى ذلك، فإن بيئة العمل قد تكون مليئة بالمخاطر بسبب ضعف إجراءات السلامة المهنية، ما يؤدي إلى تعرضهن لأمراض مزمنة مثل مشاكل الجهاز التنفسي وآلام المفاصل نتيجة الجلوس أو الوقوف لفترات طويلة. إلى جانب ذلك تعاني عاملات النسيج من أوضاع اجتماعية واقتصادية هشة، حيث يجدن صعوبة في تغطية تكاليف المعيشة بسبب الأجور المنخفضة. كما أن غياب عقود العمل الرسمية يجعل وضعهن أكثر هشاشة، إذ يمكن تسريحهن في أي لحظة دون أي تعويضات أو ضمانات.

ويعتبر التحرش الجنسي من أحد أبرز المشاكل التي تواجهها عاملات النسيج، حيث يتعرضن لضغوط واستغلال من قبل بعض المشرفين والمسؤولين في غياب رقابة فعلية وآليات لحمايتهن، وحيث تفضل الكثير من العاملات عدم التبليغ خوفًا من الطرد أو الانتقام مما يخلق بيئة عمل غير آمنة، تؤثر سلبًا على الصحة النفسية للعاملات، وتؤدي في بعض الحالات إلى انسحابهن من سوق الشغل.

...ورغم ذلك هناك بعض المناطق التي تعرف دينامية نضالية قوية، حيث استطاعت العاملات تنظيم أنفسهن وقيادة إضرابات وحركات احتجاجية أمام المصانع واعتصامات للمطالبة بتحقيق المطالب وتحسين أوضاع العمل (كمثال على ذلك عاملات سيكوم سيكوميك بمكناس وعاملات النسيج بالبيضاء وطنجة...)

عاملات النسيج والانتساب إلى النقابات:

مما يزيد من هشاشة أوضاع العاملات في القطاع ويضعف قدرتهن على المطالبة بالحقوق، الخشية من الانضمام إلى النقابات. فمقارنة بعددهن تبقى نسبة انخراط العاملات في النقابات ضعيفة. حيث تشير التقديرات إلى أن أقل من 10% من العاملات في القطاع منخرطات في النقابات، وذلك بسبب:

• الخوف من الطرد والمضايقات بسبب القمع والتضييق على العمل النقابي؛

• الخوف من فقدان العمل بحكم أن الكثير من العاملات يشتغلن في ظروف غير مستقرة (عقود مؤقتة، العمل غير المهيكل)؛

• ضعف الوعي النقابي: حيث لا تتوفر الكثير من العاملات على معلومات كافية حول حقوقهن ودور النقابات؛

• انتشار المقاولات الصغيرة التي يصعب فيها تأسيس مكاتب نقابية بسبب غياب التأطير؛

• غياب التضامن النسائي القوي بسبب ضعف الوعي بأهمية النضال الجماعي داخل المصانع.

ورغم ذلك هناك بعض المناطق التي تعرف دينامية نضالية قوية، حيث استطاعت العاملات تنظيم أنفسهن وقيادة إضرابات وحركات احتجاجية أمام المصانع واعتصامات للمطالبة بتحقيق المطالب وتحسين أوضاع العمل (كمثال على ذلك عاملات سيكوم سيكوميك بمكناس وعاملات النسيج بالبيضاء وطنجة...)

أهم المطالب الرئيسية التي تدافع عنها العاملات في القطاع:

يشهد قطاع النسيج نضالات مستمرة من طرف العاملات بسبب ظروف العمل التي يعملن فيها. وتندرج هذه الاحتجاجات في إطار النضال من أجل حقوق العاملات والعمال في قطاع النسيج المغربي ومن أهم المطالب:

• رفع الأجور وتحقيق المساواة في الأجور بين الجنسين وربطها بتكاليف المعيشة وضمان صرفها في مواعيد منتظمة؛

• ضمان عقود عمل دائمة تحمي من الطرد التعسفي وذلك بتوثيق العقود: وتحويل المؤقتة منها إلى عقود دائمة لضمان الاستقرار الوظيفي؛

• احترام القانون: تطبيق مدونة الشغل المغربية، خاصة فيما يتعلق بالعمل الإضافي والعقود والضمان الاجتماعي؛

• وقف العقوبات التعسفية: إلغاء الخصومات غير المبررة والفصل التعسفي؛

• احترام الحد الأدنى للأجور وساعات العمل القانونية؛

• تحسين ظروف العمل من حيث الصحة والسلامة وتوفير تهوية مناسبة ومعدات السلامة والتقيد بقوانين الصحة المهنية؛

• حماية الحق في التنظيم النقابي دون تهديد أو قمع.

العملة الرقمية: أداةٌ نيوليبرالية تُعمّق الاستغلال وتُهمّش الجماهير

ادم الروبي

ما هي العملة الرقمية؟

قبل الخوض في تحليل تأثيرات العملة الرقمية على الاقتصاد والمجتمع، لا بد من توضيح هذا المفهوم الذي قد يبدو غامضا للبعض. العملة الرقمية هي شكل من أشكال النقود التي تُستخدم عبر الإنترنت أو الأجهزة الإلكترونية، دون وجود مادي لها مثل الأوراق النقدية أو العملات المعدنية. تقسم العملات الرقمية إلى نوعين رئيسيين:

. العملات الرقمية اللامركزية : مثل «البيتكوين» و«الإيثيريوم»، وهي عملاتٌ لا تخضع لسيطرة أي بنك مركزي أو حكومة، وتعتمد على تقنية «البلوك تشين» التي تسجل المعاملات بشكل آمن وشفاف.

العملات الرقمية المركزية :وهي عملاتٌ تُصدرها الدولة أو البنك المركزي، وتُعتبر امتدادًا للنقود التقليدية، لكنها تُدار بشكل إلكتروني. هذه النوعية هي التي تسعى حكومة أخنوش إلى تبنيها في المغرب.

باختصار، العملة الرقمية هي نقودٌ إلكترونية تُستخدم في المعاملات المالية عبر الإنترنت، لكنها تحمل في طياتها مخاطرَ كبيرة على الطبقات الشعبية، كما سنرى لاحقا.

قبل الخوض في تحليل تأثيرات العملة الرقمية على الاقتصاد والمجتمع، لا بد من توضيح هذا المفهوم الذي قد يبدو غامضا للبعض. العملة الرقمية هي شكل من أشكال النقود التي تُستخدم عبر الإنترنت أو الأجهزة الإلكترونية، دون وجود مادي لها مثل الأوراق النقدية أو العملات المعدنية. تقسم العملات الرقمية إلى نوعين رئيسيين:

. العملات الرقمية اللامركزية : مثل «البيتكوين» و«الإيثيريوم»، وهي عملاتٌ لا تخضع لسيطرة أي بنك مركزي أو حكومة، وتعتمد على تقنية «البلوك تشين» التي تسجل المعاملات بشكل آمن وشفاف.

العملات الرقمية المركزية :وهي عملاتٌ تُصدرها الدولة أو البنك المركزي، وتُعتبر امتدادًا للنقود التقليدية، لكنها تُدار بشكل إلكتروني. هذه النوعية هي التي تسعى حكومة أخنوش إلى تبنيها في المغرب.

باختصار، العملة الرقمية هي نقودٌ إلكترونية تُستخدم في المعاملات المالية عبر الإنترنت، لكنها تحمل في طياتها مخاطرَ كبيرة على الطبقات الشعبية، كما سنرى لاحقا.

#التحول الرقمي: واجهةٌ براقة لنهب الشعب

لا يخفى على أحد أن «التحول الرقمي» الذي تروّج له حكومة أخنوش ليس سوى غطاءٍ لتمرير سياسات اقتصادية قاسية. فخلف شعارات «الشفافية» و«مكافحة الفساد»، تُخفي العملة الرقمية أهدافًا خطيرة:

1. إخضاع الاقتصاد لسلطة البنوك والشركات العابرة للقارات: فالعملات الرقمية، خاصة تلك الخاضعة لسيطرة الدولة، ستسهّل مراقبة كل معاملة مالية، مما يُهدد الحقوق الأساسية للعمال في التنظيم النقابي أو الإضراب، ويُحوّل الدولة إلى شرطيٍ ماليٍّ في خدمة الرأسمال.

2. تدمير القطاعات التقليدية: كالفلاحة الصغيرة والتجارة الحرة، والتي تُشكل مصدر رزق لملايين المغاربة. فتحويل الاقتصاد إلى نظام رقمي مركزي سيطرد ملايين الباعة المتجولين والعمال غير المهيكلين إلى هوامش الفقر.

3. تعميق التبعية للخارج: إذ أن تبني العملة الرقمية سيربط الاقتصاد المغربي بشكل أكبر بأنظمة الدفع الدولية الخاضعة للهيمنة الغربية، مما يُضعف السيادة الوطنية.

هذه السياسات ليست «تقدمًا»، بل هي استمرارٌ لحرب الطبقات التي تشنها البرجوازية ضد الكادحين. ففي الوقت الذي تُنفق فيه الدولة الملايين على بنى تحتية رقمية، تُهمل مستشفيات تموت فيها الأمهات بسبب نقص المعدات، ومدارس تُعلّم التلاميذ تحت الخيام.

#العملة الرقمية والطبقة العاملة: كابوسٌ يلوح في الأفق

لننظر إلى تأثير العملة الرقمية على حياة الناس العاديين:

– العمال غير المهيكلين (70% من القوة العاملة بالمغرب) سيفقدون القدرة على إدارة مداخيلهم اليومية خارج النظام المصرفي، الذي يفرض رسومًا عاليةً وشروطًا تعجيزية.

– الفلاحون الصغار سيجدون أنفسهم

مجبرين على استخدام منصات رقمية تتحكم فيها شركاتٌ كبرى، تُحدد الأسعار وتستحوذ على الأرباح.

– المرأة العاملة في القطاع غير الرسمي (كالخياطات وعاملات المنازل) سيتعرضن لمزيد من الاستغلال، إذ ستراقب الدولة تحركاتهن المالية تحت ذريعة «التنظيم».

هذه السيناريوهات ليست خيالًا، بل هي واقعٌ تعيشه شعوبٌ في دول سبقتنا إلى تبني العملة الرقمية، مثل نيجيريا، حيث أدى إطلاق «إينيرا» إلى احتجاجات عارمة بسبب ارتفاع التضخم وفقدان السيولة.

العملة الرقمية في ظل أزمة غلاء الاسعار:

في ظل الارتفاع المُستمر لأسعار المواد الأساسية، من الخبز إلى الوقود، تبرز العملة الرقمية كأداة جديدة لتعميق أزمة المعيشة اليومية للطبقات الشعبية. فبينما تُعاني الأسر من صعوبة تأمين لقمة العيش، تُصرّ حكومة أخنوش على تبني سياسات تزيد من العبء المالي على المواطنين. العملة الرقمية، التي تتطلب بنية تحتية تكنولوجية باهظة الثمن، ستُجبر العمال والفلاحين على تحمّل تكاليف إضافية، مثل شراء الهواتف الذكية أو الاشتراك في خدمات الإنترنت، وهي أمورٌ ليست في متناول الجميع.

بل إن الأمر يتجاوز ذلك: فتحويل الاقتصاد إلى نظام رقمي مركزي سيُسهّل على الدولة فرض ضرائب جديدة على كل معاملة مالية، مما سيُفاقم من أزمة الغلاء ويُرهق كاهل المواطنين. في الوقت نفسه، ستستفيد الشركات الكبرى والبنوك من هذه السياسة، إذ ستتحكم في تدفقات الأموال وتُحصّل أرباحًا طائلة من رسوم التحويل والمعاملات. هكذا، تصبح العملة الرقمية أداةً لتحويل الأزمة الاقتصادية إلى أرباحٍ للرأسماليين، بينما يدفع الشعب الثمن.

ولننظر إلى واقع الحال: ففي الوقت الذي تُعلن فيه الحكومة عن مشاريع «التحديث الرقمي»، نجد أن أسعار المواد الغذائية ترتفع بشكل جنوني، مما يُهدد الأمن الغذائي للطبقات الشعبية. فمنذ بداية العام، شهدت أسعار الزيت والسكر والقمح ارتفاعًا غير مسبوق، مما أدى إلى تزايد الفقر والتهميش. وفي هذا السياق، يأتي تبني العملة الرقمية كإجراءٍ غير مسؤول، إذ أنه يُفاقم من أزمة السيولة النقدية لدى الفئات الهشة، التي تعتمد على النقود التقليدية في معاملاتها اليومية.

علاوةً على ذلك، فإن التحول الرقمي سيُسهّل على الدولة مراقبة كل معاملة مالية، مما يُهدد الحقوق الأساسية للمواطنين. ففي ظل نظام رقمي مركزي، ستُصبح كل عملية شراء أو بيع خاضعةً لرقابة صارمة، مما يُقيّد حرية الأفراد ويُحوّل الدولة إلى «شرطي مالي» يُراقب كل تحركات المواطنين. هذا الأمر يُثير تساؤلات خطيرة حول مستقبل الحريات الفردية في ظل سياسات تُحوّل المواطن إلى مجرد رقمٍ في قاعدة بيانات.

خوصصة الخدمات العامة والتحول الرقمي

لا يُمكن فصل سياسة التحول الرقمي عن مسار الخوصصة الذي تسير فيه الحكومة بخطى حثيثة. فبعد خوصصة القطاعات الحيوية مثل الصحة والتعليم والنقل، تأتي العملة الرقمية كخطوة جديدة لتسليع الخدمات الأساسية. فبدلًا من أن تكون الخدمات المالية حقًا مكفولًا للجميع، ستتحول إلى سلعة يتحكم فيها القطاع الخاص، مما سيُفاقم من إقصاء الفئات الهشة.

على سبيل المثال، في قطاع الصحة، أدت الخوصصة إلى تدهور الخدمات وارتفاع تكاليف العلاج، مما جعلها بعيدة عن متناول الطبقات الشعبية. وبالمثل، فإن التحول الرقمي سيجعل الوصول إلى الخدمات المالية حكرًا على من يملكون الإمكانيات التكنولوجية، بينما يُترك الفقراء في العراء. هذا المسار ليس سوى استمرارًا لسياسات النهب المنظم، التي تحوّل كل شيء إلى سلعة قابلة للبيع والشراء، حتى الحقوق الأساسية للمواطنين.

ولننظر إلى حالة التعليم: ففي ظل سياسات الخوصصة، أصبحت المدارس الخاصة تتفوق على المدارس العمومية من حيث الجودة، مما أدى إلى تهميش التعليم العمومي وتكريس الفوارق الطبقية. وبالمثل، فإن التحول الرقمي سيُفاقم من هذه الفوارق، إذ أن الفئات الميسورة ستتمكن من الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية، بينما تُترك الطبقات الشعبية تعاني من الإقصاء والتهميش.

هذا الوضع يُذكّرنا بسياسات النيوليبرالية التي تتبعها الحكومة منذ عقود، والتي تهدف إلى تحميل الشعب تكاليف الأزمات الاقتصادية، بينما تُحصّل النخبة الحاكمة أرباحًا طائلة. ففي الوقت الذي تُنفق فيه الدولة الملايين على مشاريع التحول الرقمي، نجد أن المستشفيات تفتقر إلى الأدوية الأساسية، وأن المدارس تعاني من نقصٍ حادٍ في التجهيزات.

#البديل الثوري: كيف يجب أن نواجه هذه الهجمة؟

لا يكفي أن ننتقد سياسات الحكومة؛ فالمرحلة تتطلب بناء استراتيجية تقوم على:

1. تعزيز التضامن الطبقي: عبر توحيد نضالات العمال والفلاحين والفئات المهمشة، وربط مطالبهم اليومية (كحقوق الأجور والخدمات الأساسية) بمعركة رفض السياسات النيوليبرالية.

2. التثقيف الجماهيري: كشف زيف شعارات الحكومة وشرح كيف تُستخدم التكنولوجيا لتعميق الاستغلال، مع إبراز تجارب دولٍ عانت من تبني العملات الرقمية.

3. بناء البدائل الشعبية: كالتشجيع على التعاونيات الإنتاجية التي تُدار ديمقراطيًا، ودعم الاقتصاد التضامني الذي يُقلص اعتماد الفئات الهشة على النظام المصرفي.

4. النضال المشترك: مع دول الجنوب التي تواجه الهيمنة الرأسمالية نفسها، لخلق جبهةٍ دولية ضد سياسات الاستغلال الرقمي.

الشارعُ هو الخيار الوحيد: دروسٌ من انتفاضات الشعوب

التاريخ يُثبت أن التغيير الحقيقي يأتي من الشوارع. ففي المغرب، تبرز اليوم بوارق أمل: إضرابات عمال المناجم، تحركات الأساتذة، احتجاجاتٌ ساكنة جرادة وآسفي... كلها مؤشراتٌ على أن الغضب الشعبي قابلٌ للتفجر. هنا، يبرز دور القوى التقدمية في تنظيم هذه الطاقة وتحويلها إلى قوة ضاغطة تُطالب بإيقاف سياسات التفقير الرقمي، ووضع حدٍّ للسياسات التي تخدم مصالح النخبة على حساب الشعب.

خاتمة: لا للاستسلام.. نعم لاقتصادٍ إنساني!

الوضعُ اليوم يتطلب جرأةً في المواجهة. فالعملة الرقمية ليست إلا حلقة في سلسلة الهجمات النيوليبرالية. على القوى المناضلة أن ترفع صوتها عاليًا، مُستفيدةً من تراث نضالي حافل وتجارب الشعوب التي انتصرت على سياسات القهر. لن نسمح لـ«رقمنة الفقر» أن تمر، ولن نكون وقودًا لتجارب النخبة. الطريق طويل، لكن الانتصارُ حليف من يُناضل من أجل عدالة اقتصادية حقيقية، تُعيد للإنسان كرامته وحقّه في حياةٍ لائقة.

21 عاما على رحيل الروائي والكاتب الكبير عبد الرحمن منيف (24 يناير 2004)

محمد أيعزة

صاحب الأشجار واغتيال مرزوق في سباق المسافات الطويلة إلى شرق المتوسط عبر الزمن الباهي متحررا من لعنة أم النذور ومدن الملح ليصل أرض السواد بحثا عن بقعة ضوء بعد أن ترك الجسر من أجل قصة حب مجوسية إلى عالم بلا خرائط.

رحل منيف بعد عمر حافل بالابداع والرحيل والمعاناة والقسوة والغربة والمرارة ،تاركا مخزونا كبيرا من الرفض والثورة على واقع عربي مسكون بالذل والعار والكآبة ، كتب عن عاهاتنا وخيباتنا ومآسينا ، كتب عن وطن كتابوت محنط ممتد من طنجة الى حضرموت تاركا وراءه إرثا ابداعيا حافلا لامس أوتار حياتنا عبر فترة من الزمان بدأت منذ صدور اول رواية له، رواية كانت دوافعها النكسة والهزيمة التي منى بها العرب حينها، لتنطلق ابداعاته بعد ذلك متدفقة لتثير العديد من القضايا وردود الفعل وليضحى منيف مثقفا اشكاليا له رؤيته في الواقع العربي .

وستظل تجربته محط أنظار الجميع ومصدر احترام وتقدير ممن يتفق معه أو يختلف، وستظل هذه الرحلة الإنسانية والروائية خالدة، تلك التي بدأت في عمان ثم بغداد فالقاهرة فبلغراد حيث حصل على الدكتورة في «اقتصاديات النفط» ثم بيروت فباريس، ثم أخيرا دمشق حيث اختارها منيف مقرا له، لتشهد آخر لحظات حياة أحد أهم الروائيين العرب في القرن 20.

ولد عبد الرحمن منيف في عمان – الأردن عام 1933 من أب سعودي و أم عراقية. درس في الأردن إلى أن حصل على الشهادة الثانوية ثم انتقل إلى بغداد والتحق بكلية الحقوق عام 1952 ثم انخرط في النشاط السياسي هناك، إنضم إلى حزب البعث العربي الاشتراكي إلى أن طرد من العراق مع عدد كبير من الطلاب العرب بعد التوقيع على حلف بغداد عام 1955 لينتقل بعدها إلى القاهرة لإكمال دراسته هناك.

في عام 1958 انتقل إلى بلغراد لإكمال دراسته فحصل على الدكتوراه في اقتصاديات النفط لينتقل بعدها إلى دمشق عام 1962 ليعمل هناك في الشركة السورية للنفط ثم انتقل إلى بيروت عام 1973 ليعمل هناك في مجلة البلاغ ثم عاد إلى العراق مرة أخرى عام 1975 ليعمل في مجلة النفط والتنمية.

غادر العراق عام 1981 متجهاً إلى فرنسا ليعود بعدها إلى دمشق عام 1986 ويقيم فيها حيث كرس حياته لكتابة الروايات ، تزوج منيف من سيدة سورية(سعاد قوادري) وأنجب منها ،عاش في دمشق حتى توفي فيها بتاريخ سنة 2004 ودفن خارج وطنه في مقبرة الدحداح بدمشق .

- مؤلفاته :

-1 الروائية:

- الأشجار واغتيال مرزوق – 1973
- قصة حب مجوسية – 1974
- شرق المتوسط – 1975
- النهايات– 1977
- حين تركنا الجسر – 1979
- سباق المسافات الطويلة – 1979
- عالم بلا خرائط بالاشتراك مع جبرا إبراهيم جبرا – 1982
- مدن الملح خماسية روائية (1989–1984)

1. التيه
2. الأخدود
3. تقاسيم الليل والنهار
4. المنبت
5. بادية الظلمات

- الآن..هنا (أو شرق المتوسط مرة اخرى) – 1991
- أرض السواد ثلاثية– 1999
- أم النذور – 2005 أول رواية كتبها سنة 1970 ولم تنشر إلا بعد وفاته بسنة.

-2 غير الروائية:

- لوعة الغياب – 1989
- الكاتب والمنفى وآفاق الرواية العربية – 1991
- سيرة مدينة – عمان في الأربعينيات – 1994
- الديمقراطية اولا.. الديمقراطية دائما– 1995
- القلق وتمجيد الحياة (كتاب تكريم جبرا)– 1995
- مروان قصاب باشي: رحلة الحياة والفن – 1996
- عروة الزمان الباهي – 1997
- بين الثقافة والسياسة – 1998
- جبر علوان.. موسيقا الألوان – 2000
- ذاكرة للمستقبل – 2001
- رحلة ضوء – مقالات 2001
- العراق هوامش من التاريخ والمقاومة – 2003
- أسماء مستعارة (قصص قصيرة) 2006
- الباب المفتوح (قصص قصيرة) 2006

جنون حريتي

محمد الوهابي

يقول نتانياهو:
السجن ورائي،
والحرب أمامي،
وليس لي إلا أحدهما،
ولا ثالث للاختيار..
فالعقل قفل لزنزانتي،
والجنون حريتي.
وما دمت مجنونًا،
دمت موجودا..
فلم تريدون أن تعدموني،
أنَ تسجنوني؟
أنا العظيم فيكم،
وبينكم،
جئت لأرفعكم،
فلم تحطوني؟
لمَ أُخلق للسجن..
أنا خالق السجن،
والسجان،
والمساجين..
وباب الزنزانة يخجل مني،
وأنتم لا تخجلون؟
أنا العظيم،
الـــذي وراءه حـامـلات الطائرات،
وأمريكا الولايات،
وأوربا،
وكذلك عربُ الصفقات..
أنا الحاضر،
والماضي،
والآت..
فانزاحوا عن طريقي،
ودعوني أكتب سيرتي،
بأقلام من صواريخ،
وحبر من دم،
وتلك الأشلاء،
أوراق في مسودتي،
فاجمعوها،
ونقحوها..
ودعوني أضع توقيعي،
على آخر خبزة،
من مخبزة قبل القصف.
على آخر جرعة ماء،
من بئر قبل القصف.
على آخر حبة دواء،
من علبة،
ستحترق أثناء القصف!
دعـونـي أحـــرق الأخـضـر
واليابس،
الحي والميت،
المتحرك والجامد..
ولا تعكروا صفو لهبي،
لا تعكروا سلاسة دخاني،
لا تعكروا أنفاسي،
أنا النار الخالدة،
فباركوني،
وخذوا بركة من جمري،
ولا تحسدوني!
أنا عظيم عظيمكم،
أنا سيد سيدكم،
أنا الفوق الذي فوق فوقكم..
لا شرائع الأرض،
تطالني،
ولا شرائع السماء.
أنا شريعة نفسي،
ونفسي شريعة..
أنا البقاء وأنا الفناء،
فلا تفنوني،
لتبقون..
وارفعوني فوق رؤوسكم،
أنا التاج الذي من دماء،
ودعوا عنكم مجلس الأمن،
الذي بلا أمن،
وجمعية الأمم،
التي لم تتحد يوما،
فلا قوانين للحرب،
لأن الحرب قانون،
تشرعه الطائرات،
ويوقعه مدفع،
وأعدوا ما استطعتم من مقابر
وكفن..
ودعوني أعيد خدّيجا،
جاء الى الوجود،
قبل الأوان،
الى العدم،
قبل فوات الأوان،
ولا تصدعوني !!

الاستبداد أصلُ كل فساد

من المقولات التي فيها حاجةٍ-ات- إلى تحيين، مقولة كانت أساس ما أبدعه المفكر الثائر عبد الرحمان الكواكبيّ: «الاستبداد أصل كل فساد». وعنده أن المستبد تمظهران، أحدهما «المستبد بالقوة»، والآخر«المستبد بالفعل». ولعلك لاحظت عزيزي القارئ أن صاحب المقولة المثبتة وظف الدال«كل»، الذي يفيد الاستغراق والإطلاق؛ ذلك أن النظام المستبد يحقق ديكتاتوريته بامتلاء في المناحي جميعها، دونما استثناء، إلا أن وكد هذه المساهمة العجلى هو الفساد منظورا إليه من وجهة الذائقة الشعرية العربية التقدمية. يقول الشاعر مظفر النواب مُدينا الحكام العرب بقضهم وقضيضهم:

يا حكّاما مهزومين
ويا جمهورا مهزوما
ما أوسخنا..
لا أستثني أحدا.

وهو إن كان في قصيدته(الحانة القديمة) قد رضي الأشياء كلها، فإنه لا يرضى أن يكون ذليلا، إذ الكرامة هي قيمة القيم، نحو ما أوردته حقوق الإنسان الكونية، الشمولية.. ولأن النظام المستبد مرجع في المحن التي يعانيها الشعب، ومن ثمة فهو يقمعهم ويقهرهم، فإن الشاعر اختار النون الساكنة (بيت السلطانْ)+يمسك سجانْ، لأن الشعب برمته يعيش سراحا مؤقتا:

سبحانك كل الأشياء رضيت إلا الذل
وأن يوضع قلبي في قفص، في بيت السلطانْ
وقنعت بكون نصيبي في الدنيا..كنصيب الطير
..فهذا الوطن الممتد من البحر
إلى البحر سجون متلاصقة
سجان يمسك سجانْ

أما الشاعر نزار.ق.فيحدد في نصه»الاستجواب» المستبد بالفعل، وتمثله أدوات المستبد بالقوة، من المخبرين والجنود المتربصين ب»كل ما من شأنه» أن يتمرد على السلطة القائمة، التي تعبّئُ ما أوتيت من قوى تعادي الإنسان المنتصر لانتظارات عموم الكادحين. ولم يفت الشاعر أن يشير إشارات خفيفة تؤكد ما يعمد إليه العملاء من كتبة المحاضر الملفقة تجرّيا وافتراء، وما يحشدونه من آلات التصوير وأدوات التسجيل، التي تؤثث المشهد، بالإضافة إلى انخراط الإعلام الرسميّ ..ولعله خبر هؤلاء وأولئك، لاسيما حين اعترف بأنهم مصممون على ما فعلوه، لا تلين عريكتهم مثقال ذرة. يقول:

من قتل الإمام؟
المخبرون يملأون غرفتي
من قتل الإمام؟
أحذية الجنود فوق رقبتي
..لا تقلموا أظافري بحثا عن الحقيقة
في جبة القتيل،دوما،تسكن الحقيقة.
..يا سادتي
ما النفع من إفادتي؟
ما دمت إن قلت و إن ما قلت سوف تكتبون
ما تنفع استغاثتي
ما دمتم إن قلت و إن ما قلت سوف تضربون

وفي الذيل والتكملة، لا باس أن أضع بين يديك، أيها القارئ الكريم، بعض ما قاله الشاعر محمود درويش في(خطب الديكتاتور الموزونة)، فلربما تخلص إلى كيف شرّح شاعرنا المستبد تشريحا ما له مزيد، إذ لم يفته ما يفيد، يجد فيه المهتمّ ما يريد..وبما أن بنية البؤرة ممتدة، فإن ملامستي إياها لن تكون سوى انتقائية، أكتفي فيها باللمحة الخاطفة. يقول على لسان الديكتاتور، الذي هو من يختار «شعبه»:

..فمن كان منكم بلا علة، فهو حارس لكلبي
ومن كان منكم طبيبا..اعينه سائسا لحصاني الجديد
ومن كان منكم أديبا..اعينه حاملا لاتجاه السيد
ومن كان منكم حكيما..اعينه مستشارا..

وهو المفتون بالزعامة والفرادة المزعومتين من أعلى الرأس إلى أخمص القدم، نرجسيّ، متعال، يقدس نفسه، و»يؤبد «سلطته المطلقة، التي هي في حقيقتها تسلط..هكذا يتمادى المستبد معيدا إنتاج هذيانه:

ومن أجل أن ينهض العدل فوق الذكاء المعاصر
لا بد من برلمان جديد و من أسئلة مواطن
ترى هل يليق بمن هو مثلي قيادة لص
واعمى و جاهل؟
وهل تقبلون لسيدكم ان يساوى ما بينكم
ايها النبلاء؟
وهل يتساوى هنا الفيلسوف مع المتسول؟
هل يذهبان إلى الاقتراع معا..
كيف يقود العوام سياسة هذا الوطن؟!

ويأبى الديكتاتور إلا أن يحاول «شرعنة» حكمه الفردانيّ»الواحديّ»، وبذلك يصادر سلطة الشعب: «و من واجب الشعب أن يلحس العتبة»

وكأنه استشعر فداحة ما يطلبه، فراح يعبّئُ آلية التمويه سعْيا إلى مغالطة الضمائر المحتفظة ببعض السخط :

ثقيل هو الحكم... لا تحسدوا حاكما...
أيّ صدر تحمّل ما يتحمل صدري
من الأوسمة؟
ووحدي أسنّ القوانين
وحدي أحوّل مجرى النهر
أفكر وحدي أقرر وحدي..

وعلى الرغم مما قاله بعض النقاد عن علاقة الأدب بالسياسة، وعن قصيدة محمود درويش المذكورة، فإنني لا أتصور الإنسان خارج السياسة، ألم يعرف أرسطو الإنسان بأنه حيوان سياسيّ ؟!..وتزداد رجاحة هذا الرأي لدى المبدعين الحقيقيين.

فبراير 2025

ادريس الزايدي:

رغم الطابع الاستبدادي للنظام ورغم كل اشكال القمع، لم تتوقف مسيرة نضال الشعب المغربي من أجل الانعتاق والحرية والكرامة...

تقديم

تستضيف الجريدة الرفيق ادريس الزايدي مناضل النهج الديمقراطي العمالي وهو من أطر الحزب ومنظمة إلى الأمام ومعتقل سياسي سابق ضمن مجموعة محاكمة سنة 1977، نحاوره حول استمرارية الطبيعة الاستبدادية للنظام في المغرب والمعيقات التي تواجه طموح الشعب المغربي في الانعتاق وبناء نظام ديمقراطي...

■ النظام والأحزاب المخزنية والمخزنة الملتف حوله تعتبر النظام السياسي بالمغرب «نظاما ديمقراطيا» فيما تعتبرونه نظاما استبداديا. ما المرتكزات والمظاهر المؤشرة على الطبيعة الاستبدادية للنظام؟

● **من يعتبر النظام المخزني «نظاما ديمقراطيا « فهو واهم، أو يريد أن يوهم الشعب المغربي بذلك، ليس فقط منذ الاستقلال الشكلي، عندما شارك المخزن في سحق المقاومة وجيش التحرير إلى جانب المستعمر الفرنسي، كل من قاوم واستمر في حمل السلاح دفاعا عن حق المغاربة كشعب في الاستقلال الحقيقي، وحق تقرير مصيره وبناء ديمقراطيته الوطنية، والاستفادة من خيرات وثروات بلاده.**

فقد عملت الدول المتعاقبة على حكم المغرب، وبقبضة الحديد والنار، على إخضاع ما كان يسمونه «بلاد السيبة» أي القبائل التي كانت تدافع على أراضيها وحقوقها في مواجهة جيوش السلاطين والأمـراء الذين استبدوا وأشعلوا الفتن بين القبائل، حيث كانت تقطع رؤوس المقاومين ويتم تعلقها في الساحات العمومية عبرة لمن اعتبر...، وأخلوا العديد من الأراضي من أهلها واستوطنوها بمرتزقة جاءوا بهم لحماية عروشهم ومصالحهم.

وكانت الدولة العلوية الأكثر سفكا للدماء، والأكثر إجراما لتثبيت هيمنتها وتأكيد استبدادها وسلطتها السياسية على رقاب المغاربة.

لكن كل هذا لم يمنع الشعب المغربي من النضال ضد هذا الاستبداد والقهر عبر تاريخه ولزال لحد الآن، رغم ما يعانيه من قمع بوليسي واعتقالات ومحاكمات صورية واغتيالات سياسية. إن الشعب المغربي رغم ما يعانيه من قهر، في حياته اليومية، لا يمكنه أن ينساق وراء أبواق إعلام المخزن وزبانيته والاحزاب الملتفة حوله والتي تطبل صباح مساء ب «قولوا العام زين» لتبيض ديمقراطية الواجهة، ونشر الوهم بإمكانية بناء «ديمقراطية» عبر مؤسسات النظام الفاسدة، من برلمان وجماعات محلية مخزنية وغيرها.

منذ فترة الستينات، أي بعد الاستقلال الشكلي، قام النظم المخزني مجبرا باستدعاء عبد الله إبراهيم لتشكيل حكومة وطنية ضمت شخصيات وطنية منها عبد الرحيم بوعبيد...، لتشكل غطاء لبناء أجهزة المخزن القمعية وجيشه، وبالتالي لم تدم حياة هذه الحكومة لأكثر من سنتين، حيث تم «الانقلاب» عليها من طرف النظام المخزني وأجهزته القمعية.

وبعد تمكن الحسن الثاني، وزبانيته من إحكام السيطرة على الجيش وتصفية المقاومة وجيش التحرير، ومن تشكل كوكبة من الأحزاب تدور في فلكه وفلك الاستعمار، عمل على التصفية الجسدية لبعض رموز الحركة الوطنية وعلى رأسهم المهدي بنبركة، والزج بالباقي في دهاليز المعتقلات السرية...، لكن مقاومة الشعب المغربي لم تحيد بل استمرت في مواجهة المخزن وتوجت هذه المقاومة بانتفاضة مارس 1965 حيث نزل الجيش بقيادة السفاح « افقير» وضباطه تحت الاشراف المباشر للحسن الثاني، فأغرقت شوارع الدار البيضاء في «وديـان» من الدمـاء، وكان الضحايا يدفنون في مقابر جماعية...

■ خاض الشعب المغربي منذ بداية الاستقلال الشكلي نضالا ضد الاستبداد، ما قراءتكم للمحطات التاريخية الكبرى للنضالات إلى حدود 1999؟

● **رغم المذابح التي مورست ضد الشعب المغربي، لم تنطفأ شعلة الأمل النضالي، إذ انطلقت من جديد، بعد زيارة أحد قادة الصهاينة أرض المغرب: مسيرات طلابية لتقول لا للقمع، أطرها مناضلو الحركة الماركسية اللينينية.**

واشتد الصراع الطبقي ما بين القمع المتزايد الذي يمارسه النظام وتطور نضال الحركة الجماهيرية المطالبة بالديمقراطية وحرية التعبير، مما أدى إلى انفجار الوضع، حيث قام الجيش بمحاولتي انقلاب متتاليتين، انفجار كان هذه المرة من داخل المخزن المتصارع على من يسود على السلطة السياسية. وكان مصير المحاولتين هو الفشل، اعقبتهما الاعدامات في صفوف الضباط والاعتقالات... كما انطلق المخزن في حملة قمعية لم يسبق لها مثيل، خاصة في صفوف حركة 3 مارس، حيث تم حرق الأخضر واليابس خاصة في القبائل التي انطلقت منها هذه الحركة منطقة خنيفرة ومولاي بوعزة... وامتلأت الدهاليز السرية القمعية بالمختطفين والمختطفات من أبناء الشعب المغربي وصدرت أحكام بالإعدامات والمؤبدات في محاكم صورية...هذا الجانب القمعي الشرس، صاحبته «إجراءات سياسية»، هدفها إعادة الاعتبار لهيبة السلطة المخزنية، فتفتقت عبقرية المخزن على تنظيم ما سمي «المسيرة الخضراء»، «لتحرير الصحراء» فتجندت كل الابواق المخزنية تحت شعار «التحرير» و«الوطنية « واصطفت كل الأحزاب إلى جانب المخزن، لتجديد البيعة بين المخزن والقوى الباحثة عن فتات الموائد، وتعمق هذا المسار مع السنوات.

كان هذا هو الهدف الأول، أما الهدف الثاني، هو تعميق وتبرير القمع الشرس خاصة في صفوف الحركة الماركسية اللينينية حيث تمت مداهمات المنازل واختطاف وتعذيب المئات من المناضلين وابناء الشعب وامتلأت مراكز الاعتقال والتعذيب كدرب « مولاي الشريف» السيء الذكر بالمناضلين الاحـرار، وهناك من اختطفوا إلى مراكز أخرى للتعذيب.

وتوطيدا لتوجهات النظام، تم خلق قوى مضادة، تمثلت أساسا في فتح الطريق للمجموعات الإسلامية الظلامية، ودعمها للاستيطان في الجامعات والأحياء الشعبية للمساهمة في قمع المناضلين الثوريين، دون نسيان خلق النظام لأحـزاب سياسية سميت بـالأحـزاب الإداريـة لتزكي مؤسسات «المشهد الديمقراطي» المخزني من برلمان وحكومة شكليين...

كل هذه الإجراءات لم توقف مسيرة النضال، سواء داخل السجون، الإضرابات المتتالية من أجل المحاكمة، وكان شعارها هو « سن القانون السياسي المتعلق للمعتقل السياسي» في السجن المركزي بالقنيطرة، واتسعت حركية عائلات المعتقلين السياسيين التي أكدت على مطالب المضربين خصوصا بعد انشاء الجمعية المغربية لحقوق الانسان...

وكانت انتفاضات الشعب المغربي وخاصة انتفاضة 20 يونيو 1980، يناير 1984 و دجنبر1990، لتأكد ان النضال لم تتعطل عجلاته عن الدوران، مما دفع النظام إلى استدعاء قيادة الاتحاد الاشتراكي لتشكيل حكومة 1998 بقيادة اليوسفي، سميت بحكومة التناوب كان من بين اهدافها المساهمة في نقل السلطة السياسية بعد موت الحسن الثاني إلى وريثه محمد السادس» بكل سلاسة.

■ انطلاقا من صيف 1999 صدق البعض من عارض النظام سابقا مقولة العهد الجديد والمفهوم الجديد للسلطة ... وكان لحركة 20 فبراير دور في تفنيد تلك الأوهام من خلال ابداعها لشعارات ضد الاستبداد ومن اجل الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية ...وفي اشكال نضالها وطرق تدبيرها، كيف يمكن تقييم هذه الفترة؟

● **تحت شعارات متعددة « العهد الجديد» «المفهوم الجديد للسلطة « وغيرها، حاول النظام وخدامه الايهام بأننا في بداية الطريق نحو فتح أبواب الديمقراطية. وقد نبه النهج الديمقراطي لهذا المنزلق في حينه، حيث أنه من الصعب الكلام عن الديمقراطية دون خلع الطابع المخزني للنظام، ودون تجسيد ذلك على أرض الواقع، وان السلطة المخزنية لم ولن تتغير، وان المسرحية التي شارك فيها الاتحاد الاشتراكي عبر قبوله تعيين كاتبه الوطني كرئيس للحكومة من طرف الملك، لا يعبر بشكل من الاشكال عن تغيير طبيعة النظام، فحقوق الانسان لازالت تنتهك، حيث لازال المعتقلون السياسيون وراء القضبان، والاعتقالات مستمرة وحرية التعبير محاصرة بالعديد من المحرمات، والعديد من الصحفيين يعتقلون بسبب أراءهم التي لا ترق للمخزن. إذن عن اي تغيير يتحدثون وماذا يقصد بالعهد الجديد الذي يطبلون له صباح مساء؟**

ففي أول انتخابات لما سمي «العهد الجديد» تم ابعاد الاتحاد الاشتراكي من تشكيل الحكومة رغم حصوله على المرتبة الأولى من الناحية العددية، وكان هذه أول فضح للعهد الجديد كشف سماته القمعية التي لا يمكن ان يحيد عنها بحكم بنيته وطابعه الاستبدادي، لأنها صفة من الصفات التي بني على أساسها: منع التجمعات، قمع وحصار الأحزاب التي تناهض سياسة النظام وعرقلة عقد مؤتمراتها، حرمان الجمعيات المستقلة من وصولات الإيداع، اشتداد الخناق على حرية التعبير، قمع التظاهرات السلمية، الزج بعدد من الصحافيين في السجن ومحاكمتهم باتهامات لا عهد لهم بها ...

أمام هذا الواقع الجديد/ القديم، كان ضروريا أن تقوم الجماهير بالنزول إلى الشارع للمطالبة بالحـريـات وبتحسين أوضاعها، وان تطالب بالعيش الكريم وهذا ما جسده شعار حركة 20 فبراير المجيدة « حرية، كرامة وعدالة اجتماعية» شعار رددته الحناجر في كل شوارع المدن المغربية، وخلال مسيراتها التي تمددت بشكل غير مسبوق لتشمل كل مناطق المغربية، حيث التحقت بالمسيرات الأسبوعية للحركة، كل الفئات الاجتماعية، وتم تجاوز الخلافات

العقائدية والأيديولوجية، والتزم الجميع بالتأكيد على الشعارات السياسية، ومناهضة سياسة المخزن والأحـزاب التي التفت حول النظام وقاطعت تلك المسيرات وعملت جاهدة على تفكيك 20 فبراير ...، الشيء الذي اضطر معه النظام ولأول مرة، يلجأ إلى الدعوة «لتجديد» الدستور وتمت انتخابات «جديدة» انبثق عليها برلمان «جديد» وحكومة «جديدة» لا تختلف طبعا عن سابقاتها...

■ مع استمرار مظاهر الاستبداد في النظام السياسي المخزني رغم نضالات الشعب المغربي، أية آليات نضالية كفيلة بخلق سيرورة للتغيير الديمقراطي الحقيقي؟

● **هل حقا هذا الذي حصل، يعطينا الانطباع بأن النظام خرج من جبته المخزنية، وأصبح نظاما يفتح الطريق لبناء «الديمقراطية» في المغرب عبر صناديق الاقتراع كما يروج البعض؟ أقول لا، حيث لم تمر إلا أيام قليلة بعدما هدأ الوضع قليلا حتى عاد النظام إلى الأساليب القمعية التي جلب عليها، والاستبداد الذي كان ولا يزال هو طبيعته وأسلوب حكمه.**

لكن لماذا رغم كل هذه التضحيات من طرف الشعب المغربي، لم يتم القضاء على الاستبداد وتحقيق الديمقراطية الحقيقة؟ الجواب هو أن هذا النضال وهذه التضحيات لم تجد ولم تفرز بعد القوة السياسية المناضلة مجسدة في «الحزب السياسي» القادر على تحويل هذا النضال الأسطوري إلى قوة مادية، لها أهداف واضحة وتكتيك محدد، قادرة على قلب موازين القوى المختل بين نضال الشعب المغربي وسياسة المخزن الاجرامية في حق المغاربة.

لهذا ما فتئ حزب النهج الديمقراطي العمالي يدعو ويعمل من اجل وحدة كل المناضلين الثوريين والمناضلين الديمقراطيين الجذريين للمساهمة في بناء هذا الصرح العظيم أي بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين. من اجل إنجاز هذه المهمة النبيلة.

الحزب الشيوعي السوداني

– وحدة السودان وسلامة أراضيه واجب الساعة.

– لا شرعية لحكومات نتجت عن الانقلاب وحرب ابريل 2023.

الحزب الشيوعي السوداني يكرر ويجدد موقفه الثابت والرافض لمحاولات حكومة الأمر الواقع في بورتسودان بقيادة عبدالفتاح البرهان لتكوين حكومة فترة انتقالية مع الموالين له من فلول نظام المؤتمر الوطني المحلول. كذلك يرفض الحزب محاولات مجموعة نيروبي بقيادة محمد حمدان دقلو التي تسعي لتشكيل حكومة موازية في المناطق التي تسيطر عليها قوات الدعم السريع.

يؤكد الحزب الشيوعي ان الجهتين المذكورتين تفتقران للتفويض الجماهيري المطلوب من قبل الشعب كضرورة اساسية للحصول على الشرعية الدستورية.

يعتبر الحزب ان طرفي النزاع هما وجهان لعملة واحدة. وانهما مسؤولان بالتضامن والانفراد عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في دارفور، وهما مسؤولان عن تفجر الكارثة الإنسانية هناك في العام 2003، التي نتجت عنها جرائم الابادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب الى جانب ارتكاب الانتهاكات الواسعة والممنهجة في بقية أنحاء البلاد من بينها مجزرة القيادة العامة في الخرطوم.

طرفا الحرب أيضا شريكان في إجهاض وتقويض العدالة بتقاعسهما عن ملاحقة المتورطين في ارتكاب المجازر والانتهاكات واسعة النطاق؛ ولجوئهما الى تكوين لجان تحقيق صورية عديمة الصلاحية والقدرة علي الوصول الى نتائج وتوصيات من شأنها تحقيق العدالة بهدف تضليل الرأي العام المحلي والاقليمشي والدولي وتضليل الضحايا وذويهم، وكذلك بهدف قطع الطريق أمام اللجان الدولية المحايدة.

يحذر الحزب ان محاولات الطرفين واعوانهما في الداخل والخارج في تشكيل الحكومتين؛ ستقود الى تعقيدات لا حصر لها وستفاقم من خطورة الوضع الراهن؛ من بينها زيادة الاستقطابات علي أسس قبلية وجهوية في بلد تعاني فيها المؤسسات الإدارية وهياكل الحكم من الهشاشة بسبب الفساد. كما تحمل الكثير من مجتمعاتها ارثا ثقيلا بسبب الصراعات القبلية والجهوية.

سكان المناطق التي تسيطر عليها قوات الدعم السريع مضطرون للتعايش مع سلطات الدعم السريع ولكنهم ليسوا خاضعين لها بكل تأكيد حيث لا يزال الملايين من ضحايا الجنجويد والدعم السريع يعانون من مهانة اللجوء والنزوح وهم ينتظرون تحقيق العدالة والانصاف.

من الجانب الاخر فإن حكومة البرهان المرتقبة والتي ستتشكل من خصوم واعداء الشعب؛ فلول نظام المؤتمر الوطني المحلول والموالين لهم، الذين قطعوا الطريق أمام ثورة ديسمبر المجيدة وظلوا يخططون لتقسيم السودان تارة ب(مثلث حمدي) و(دولة البحر والنهر) وتارة بضم ولايات سودانية الى مصر ! هؤلاء لن تقبل بهم جماهير الشعب السوداني وقواه الحية خاصة في ظل استمرار جذوة الثورة التي لا تزال متقدة رغم العثرات.

اصرار طرفي الحرب علي رفض الجلوس حول طاولة المفاوضات للوصول الى اتفاق بوقف الحرب والسماح بدخول المساعدات الإنسانية عبر المعابر الحدودية والداخلية يعرض حياة اكثر من خمس وعشرين مليون شخص لخطر الموت جوعا بسبب حرمانهم من الحصول علي معينات الحياة الضرورية من الغذاء والدواء. كما يزيد من معاناة اكثر من عشرة مليون سوداني من العالقين في مخيمات النزوح واللجوء.

الحزب الشيوعي السوداني يحمل البرهان والمليشيات التي تحارب معه من انصار النظام المباد مختلف مسمياتها، كما يحمل الحزب مجموعة نيروبي الموالية للجنجويد المعروفة باسم مجموعة التاسيس مسؤولية الانتهاكات التي ستشهدها مناطق سيطرة الدعم السريع واي مناطق اخري في البلاد باعتبارهم شركاء لمليشيا الجنجويد.

الحزب الشيوعي يتابع مبادرات المؤسسات الإقليمية والدولية من بينها مجلس الأمن و الاتحاد الافريقي و الاتحاد الأوروبي ومجلس حقوق الإنسان التي صدرت مع بداية هذا العام بخصوص الوضع في السودان خاصة فيما يتعلق بعدم الاعتراف بحكومة بورتسودان ورفض قيام اي حكومة في الأراضي التي تسيطر عليها الدعم السريع. ومع ذلك فالحزب يطالب بعدم الاكتفاء بإصدار البيانات وتكرار التصريحات المصحوبة بالقلق. بدلا عن ادانة والزام القوى الدولية والاقليمية الكف عن مد طرفي الحرب بالسلاح والعتاد والمعلومات اللوجستية. والمطلوب هو المضي قدما في تطبيق وتنفيذ القرارات التي صدرت من المؤسسات المذكورة بشأن الوضع الكارثي في السودان خاصة حول وقف الحرب واتخاذ تدابير ملموسة بشأن حماية المدنيين ومعالجة الوضع الإنساني المتدهور وتطبيق العدالة.

يتحمل مكتب مدعي المحكمة الجنائية الدولية مسؤوليته في الشروع في اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة في مواجهة عناصر حكومة الأمر الواقع في بورتسودان كذلك في مواجهة عناصر الدعم السريع وحلفائهم الجدد في مجموعة التأسيس التي انضمت لمليشيا الجنجويد في نيروبي.

يدعو الحزب الشيوعي السوداني جماهير الشعب السوداني وقواه الحية للتصدي لمحاولات طرفي الحرب وحلفائهم في الداخل والخارج والتي تسعى لقطع الطريق أمام ثورة ديسمبر المجيدة وتفتيت وحدة البلاد.

عاش نضال الشعب السوداني من أجل الحرية والعدالة والاستقلال ومن اجل وحدة البلاد.

المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوداني
2 مارس 2025م

حدث الأسبوع

الاتحاد المغربي للشغل :

مؤتمر الردة ووأد المسار الديمقراطي ..!

عزيز عقاوي

انعقد التجمهر المرخص رقم 13 للمركزية النقابية « الاتحاد المغربي للشغل » ، والذي سمي تجاوزا بمؤتمر ، من أجل تأبيد الثقة في السيد المخارق ، الذي لم يجد بدا من خرق القوانين، والأعراف، والأخلاق النضالية، لتحصين المركزية من أي اختراق ديمقراطي، لا قدر الله ، وخاصة أن هذا الاختراق، بدت تلوح بوادره، منذ المؤتمر العاشر الذي حاول تكريس عرف جديد ، وغريب على أعراف المنظمة، وهو تحديد ولاية الفقيه ، عفوا، الأمين العام في ولايتين فقط عوض المؤبد كما جرت به العادة ، وهنا وجب تذكير العقول الشاردة ،أن المغفور له المحجوب بن الصديق، لم يتخلى عن الزعامة حتى فاجأه الموت الجبان، و القى به في غياهب القبور ، حفظنا الله وإياكم من أهوال القبور.. !

إن تصحيح أخطاء المؤتمر العاشر للاتحاد (اتحاد البيروقراطية والباطرونا ضد مصالح العمال والعاملات) ، وعلى رأس هذه الأخطاء القاتلة، السماح للمناضلين الديمقراطيين بالحضور، وتمكينهم من التعبير أن آرائهم وتحديد الولاية في ثمان سنوات عجاف ، عوض التعيين الى الأبد المؤبد سيرا على نهج السلف الصالح ... كانت إحدى الأهداف الجوهرية ،والاستراتيجية للتجمهر المرخص، الذي عرفه شارع الجيش الملكي بالمدينة العمالية! ...

إن الزعماء الجدد والقدامى، فهموا أن مصلحة العمال والعاملات، ليست في المقررات التنظيمية، ولافي القوانين، ولا البيانات الختامية، ولا إسقاط سلطة رأس المال، ولا في التضامن العمالي الوطني، والدولي، ولا في معاداة الباطرونا والدولة... بل في الالتفاف حول الزعيم، والتشبث بأهداب الزعيم، القادر بمشيئة تحالف الطبقات السائدة، على قيادة السفينة إلى بر الأمان الطبقي، بعيدا عن زوابع الصراع الطبقي ومخلفاته، التي لا يرغب فيها كل زعيم يعرف من أين تأكل الكتف!

عندما كتب محمود درويش «خطابه» التاريخي، خطاب الدكتاتور، واختار افراد شعبه واحدا، واحدا، من سلالة أمه ومذهبه، لكي يكونوا جديرين به، وسياجا لمملكته ،... لم يكن يعلم أن «زعيما» بالمغرب الأقصى ، سيلتقط الخطاب ليختار أفراد نقابته واحدا، واحد ، مقابل أن يزكوه مرة كل عشرين سنة إذا لزم الأمر ... أو مرة للأبد ..!

فوحده الزعيم الوحيد الأوحد، يسن القوانين، ووحده يحول مجرى النهر، ووحده يقرر ... فطوبى لأفراد الشعب بالزعيم، وطوبى للزعيم بأفراد شعبه ... ولا نامت أعين الديمقراطيين، وكل مثيري الشغب الديمقراطي والقلاقل اليسارية، حفظنا الله وإياكم من كل تغيير أو تقليص لمدة ولاية الزعيم.

ضجر ...ضجر ..؟